A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

SCT/38/6
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 23 أبريل 2018

اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية

الدورة الثامنة والثلاثون
جنيف، من 30 أكتوبر إلى 2 نوفمبر 2017

التقرير

الذي اعتمدته اللجنة الدائمة[1]

المقدمة

1. عقدت اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية (المشار إليها فيما يلي اختصارا باسم "اللجنة الدائمة" أو "لجنة العلامات") دورتها الثامنة والثلاثين في جنيف في الفترة من 30 أكتوبر إلى 2 نوفمبر 2017.

2. ومُثلت الدول الأعضاء التالية في الويبو و/أو اتحاد باريس لحماية الملكية الصناعية في الاجتماع: ألبانيا، الجزائر، أنغولا، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، بربادوس، بلجيكا، بنن، بوتان، البوسنة والهرسك، البرازيل، بروني دار السلام، بوروندي، كمبوديا، كندا، شيلي، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، السلفادور، استونيا، اثيوبيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، آيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية الإسلامية)، العراق، آيرلندا، اسرائيل، ايطاليا، جامايكا، اليابان، كينيا، قيرغيزستان، لاتفيا، ليتوانيا، مدغشقر، ماليزيا، موريتانيا، المكسيك، موناكو، المغرب، موزمبيق، ميانمار، هولندا، نيكاراغوا ، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، المملكة العربية السعودية، السنغال، سنغافورة، سلوفاكيا، جنوب أفريقيا، اسبانيا، السويد، سويسرا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة

[1] اعتمد هذا التقرير في الدورة التاسعة والثلاثين للجنة العلامات.

الأمريكية، أوزبكستان، فييت نام، زيمبابوي (100). ومُثل الاتحاد الأوروبي بصفته عضوا خاصا في اللجنة الدائمة. ومُثلت جزر سليمان بصفة مراقب.

3. وشاركت المنظمات الحكومية الدولية التالية في الاجتماع بصفة مراقب: المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية (OAPI) والمنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الصناعية (ARIPO) والاتحاد الأفريقي (AU) ومنظمة اتحاد بنيلوكس للملكية الفكرية (BIOP) ومركز الجنوب (SC) ومنظمة التجارة العالمية (WTO) (6).

4. وشارك ممثلون عن المنظمات غير الحكومية التالية في الاجتماع بصفة مراقب: الجمعية الأمريكية لقانون الملكية الفكرية (AIPLA)، جمعية الملكية الفكرية لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا (ASEAN IPA)، الجمعية الفرنسية لممارسي العلامات التجارية والتصاميم الصناعية (APRAM)، مركز الدراسات الدولية للملكية الفكرية (CEIPI)، رابطة صناعات العلامات التجارية (AIM)، الرابطة الأوروبية لطلاب الحقوق (ELSA International)، جمعية مالكي حقوق الملكية الفكرية (IPO)، الجمعية الدولية لحماية الملكية الصناعية (AIPPI)، الاتحاد الدولي لحماية الملكية الصناعية (FICPI)، غرفة التجارة الدولية (ICC)، جمعية الإنترنت (ISOC)، الرابطة الدولية للعلامات التجارية (INTA)، الجمعية الدولية لقانون النبيذ (AIDV)، الجمعية اليابانية لوكلاء البراءات (JPAA)، الجمعية اليابانية للعلامات التجارية (JTA)، رابطة مالكي العلامات التجارية الأوروبين (MARQUES)، الشبكة الدولية لأصحاب المؤشرات الجغرافية (OriGin) (17).

5. وترد قائمة المشاركين في المرفق الثاني لهذه الوثيقة.

6. وأشارت الأمانة إلى المداخلات التي تم تقديمها وسجلتها. ويلخص هذا التقرير المناقشات على أساس جميع الملاحظات التي أُبديت.

البند 1 من جدول الأعمال: افتتاح الدورة

7. افتتح السيد فرانسس غري، المدير العام للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) أعمال الدورة الثامنة والثلاثين للجنة العلامات ورحّب بالمشاركين.

8. وتولى السيد ديفيد مولس (الويبو) مهمة أمين اللجنة.

البند 2 من جدول الأعمال: اعتماد جدول الأعمال

9. اعتمدت اللجنة مشروع جدول الأعمال (الوثيقة SCT/38/1 Prov).

البند 3 من جدول الأعمال: اعتماد مشروع تقرير الدورة السابعة والثلاثين

10. اعتمدت اللجنة مشروع تقرير الدورة السابعة والثلاثين (الوثيقة SCT/37/9 Prov.).

البيانات العامة

11. أفاد وفد إندونيسيا، متحدثا باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، أنه يعلق أهمية كبيرة على الملكية الفكرية بوصفها حافزا هاما للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية فضلا عن النظام المنصف والعادل للملكية الفكرية الدولية، ليس لتعزيز الابتكار فحسب بل أيضا لمراعاة الاحتياجات الإنمائية المتنوعة للدول الأعضاء. وذكر أنه ينبغي ألا يغيب عن عمل اللجنة هذا المفهوم الهام وينبغي أن تعمل اللجنة من أجل الحفاظ على التوازن بين مصالح أصحاب الحقوق والصالح العام الأوسع نطاقا.

وأعرب وفد المجموعة عن تقديره وتطلعه لجلسة إعلامية ناجحة حول تصاميم واجهة المستخدم المصورة (GUI) والأيقونات والمحارف/الخطوط، وعن اعتقاده أن الجلسة الاعلامية ستزيد من تعزيز الفهم الجماعي وستسمح للوفود بالاستماع إلى ممارسات المكاتب فضلا عن تجارب المستخدمين فيما يتعلق بتصاميم واجهة المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط. وأعرب وفد المجموعة عن أمله في أن تتيح المناقشات وتبادلات الآراء المقبلة للوفود أيضا التعلم من مجموعة متنوعة من المتحدثين ذوي الخلفيات والخبرات المختلفة. وفيما يتعلق بمعاهدة قانون التصاميم، رأى الوفد أن عمل اللجنة الدائمة يتمثل في التركيز على إيجاد أرضية مشتركة بين الدول الأعضاء بشأن نص معاهدة محتملة. وأفاد أنه مثل أي صك دولي آخر، ينبغي أن يصاحب تنفيذ معاهدة قانون التصاميم تعزيز قدرة الدول الأعضاء على الوفاء بالالتزامات الناشئة عن المعاهدة الجديدة. وينبغي للمعاهدة المقترحة أن تعالج المسألة الهامة المتمثلة في بناء القدرات في نظم الملكية الفكرية في البلدان النامية والبلدان الأقل نموا. وذكر أنه على الرغم من أن بعض الأعضاء أبدوا مرونة فيما يتعلق بوضع مثل هذا الحكم - سواء في المعاهدة أو في القرار – إلا أن معظم أعضاء المجموعة يحبذون وضع الحكم المتعلق بالمساعدة التقنية كبند في الجسم الرئيسي للمعاهدة المقترحة. وأعرب الوفد عن أمله في التوصل إلى قرار بتوافق الآراء بشأن هذه المسألة، وبما يرضي جميع الدول الأعضاء. وأشار الوفد إلى أن معظم أعضاء المجموعة يؤيدون مبدأ الكشف ويرى أن الدول، كأعضاء ذوي سيادة في الويبو، ينبغي أن يتمتعوا بالمرونة في إدراج العناصر التي تعتبر مهمة لاستكمال الإجراءات المتعلقة بحماية الرسوم والنماذج الصناعية في ولاياتها القضائية كجزء من معايير الأهلية للتصميم، غير أن بعض أعضاء المجموعة أعربوا عن مواقف مختلفة بشأن مسألة الكشف عن المصدر. وبعد أن أحاط الفريق علما بالقرار الذي اتخذته الجمعية العامة للويبو لعام 2017، أعرب عن تفاؤله بأن يتم التوصل إلى نتيجة متفق عليها بصورة متبادلة بشأن هذه المسألة في أقرب وقت ممكن، وأعرب عن استعداده للمشاركة البناءة في حل جميع المسائل المعلقة وسد الثغرات في المواقف المتعلقة بالمادتين 3 و22 من معاهدة قانون التصاميم الصناعية (DLT). كما ذكر الوفد أنه ينبغي أن يكون لدى البلدان النامية حيز واسع في مجال السياسات من أجل تشكيل نظامها لحماية التصاميم الصناعية وفقا للمصالح الوطنية، على النحو المتوخى في اتفاق تريبس. وأعرب الوفد عن استعداد المجموعة لمناقشة الاقتراح المتعلق بالتصاميم الصناعية والتكنولوجيات الجديدة، كما أعرب عن أمله في أن تثري المناقشة الجلسة الاعلامية بشأن تصاميم واجهة المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط. وفيما يتعلق بتمديد خدمة النفاذ الرقمي (DAS) إلى وثائق الأولوية لتشمل العلامات التجارية والتصاميم الصناعية، رأى وفد المجموعة أنها ستخفض العبء الواقع على مقدمي الطلبات عند إعداد الوثائق المطلوبة لمطالبات الأولوية. ورحب الوفد بمزيد من المعلومات عن هذه المسألة وأبدى أعضائه استعدادهم للمشاركة في المناقشات ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، أعرب وفد المجموعة عن امله في إحراز تقدم نحو توافق الآراء بشأن مسألة حماية أسماء البلدان والمؤشرات الجغرافية. وذكر أن هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات دولية لمنع تسجيل أسماء البلدان أو استخدامها كعلامات تجارية على نحو لا لزوم له، وأعرب عن تأييد مجموعته بوجه عام للاقتراح الذي تقدم به وفد جامايكا من أجل وضع توصية مشتركة واعتمادها في المستقبل. وأضاف أن الأمثلة المختلفة التي وردت بشأن استخدام أسماء البلدان كعلامات لفظية قد أثبتت أيضا أنه لا يبدو أن هناك حماية كافية لأسماء البلدان من الناحية العملية. وفيما يتعلق بالمؤشرات الجغرافية، ذكر الوفد أن المجموعة مستعدة للمشاركة البناءة على أساس اقتراح الرئيس كما هو مبين في الوثيقة SCT/38/4، وبما أن اللجنة كانت قريبة جدا في الدورة الماضية، فإن المجموعة متفائلة بأنه يمكن إيجاد حل مقبول ومتبادل بشأن القضية في هذه الدورة. وبالنظر إلى أن تقرير التحديث الذي قدمته الأمانة بشأن العلامات التجارية ونظام أسماء الحقول (DNS) قدم معلومات مفيدة جدا عن مختلف الخدمات والإجراءات المتاحة لمالكي العلامات التجارية لمنع التسجيل أو استخدام أسماء الحقول بنية سيئة، طلب وفد المجموعة من الأمانة مواصلة تقديم تفاصيل عن الأدوات والآليات المحددة التي تم نشرها، إن وجدت، لتيسير الحصول على هذه الخدمات واستخدامها من جانب المستخدمين من البلدان النامية والبلدان الأقل نموا. وفي الختام، أعرب الوفد عن تطلع مجموعته إلى مناقشة بناءة ونتائج مثمرة في المداولات خلال الدورة الثامنة والثلاثين للجنة العلامات.

12. وتحدث وفد كوستاريكا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وأكد مجددا اهتمامه بمواصلة العمل البناء في المناقشات المتعلقة بجميع المسائل المعلقة خلال الأسبوع. وفيما يتعلق بالتصاميم الصناعية، أعرب عن أسفه لأن قرار عقد

مؤتمر دبلوماسي بشأن معاهدة قانون التصاميم الصناعية خلال الجمعية العامة للويبو لعام 2017 قد أُرجئ إلى الجمعية العامة للويبو المقبلة لعام 2018. وأفاد أن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي تتوقع التوصل إلى اتفاق، وأكد من جديد على أن المساعدة التقنية الفعالة وبناء القدرات الوطنية لا تزال ذات أهمية حيوية بالنسبة للمنطقة. ورأى الوفد أن حماية أسماء البلدان ذات أهمية بالغة لمجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، حيث يمكن استخدام هذه الأسماء بنجاح في خطط العلامات التجارية القُطرية التي من شأنها أن تضيف قيمة إلى المنتجات والخدمات من خلال استخدام العلامات، لاسيما في البلدان النامية. وكما ذُكر في مناسبات سابقة، رأى وفد مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي أنه لا توجد حماية متسقة لأسماء البلدان على المستوى الدولي، كما أوضحت الدراسة التي أعدتها الأمانة للدورة التاسعة والعشرين للجنة. ولذلك تلتزم المجموعة بمواصلة المناقشات بشأن الموضوع. كما أعرب عن تطلع المجموعة أيضا إلى مناقشة المؤشرات الجغرافية، بغية مواصلة تحليل مختلف المقترحات في إطار هذا البند من جدول الأعمال. ورأى الوفد أن الوثيقة SCT/38/4، التي تتضمن اقتراح الرئيس بشأن المؤشرات الجغرافية، تتضمن أساسا جيدا لتوجيه المناقشات.

13. وتحدث وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية وأشار إلى أنه لا يزال يعلق أهمية كبيرة على المناقشات الجارية داخل اللجنة والتي تشكل جميعها تحديات رئيسية وتشكل مسألة ذات أهمية حقيقية للنظام العالمي للملكية الفكرية. وأعرب عن تطلع المجموعة إلى عقد الجلسة الاعلامية بشأن تصاميم واجهة المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط، على أمل أن تثري الموارد المتاحة لأعضاء اللجنة. وفيما يتعلق بالتصاميم الصناعية، أعرب وفد المجموعة الافريقية عن أسفه لأن الجمعية العامة للويبو لعام 2017 لم تتوصل إلى اتفاق بشأن عقد مؤتمر دبلوماسي بهدف اعتماد معاهدة قانون التصاميم الصناعية. وذكر أن المجموعة، تأكيدا على مرونتها وروحها البناءة في صياغة مقترحات محددة بشأن شرط الكشف المتعلق بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، أعربت عن اهتمامها الشديد بإدراج مادة في الجسم الرئيسي للمعاهدة. كما أعرب عن تفاؤل المجموعة لأن القرار الذي اتخذته الجمعية العامة لعام 2017 سيمكن مشروع إعداد المعايير قيد النظر من تحقيق نتائج ناجحة في المستقبل القريب، وذلك باتباع نهج شامل ومراعاة الشواغل المختلفة المثارة. وفيما يتعلق بتصاميم واجهة المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط وخدمة النفاذ الرقمي، رحب وفد المجموعة بالمساهمات المستنيرة التي قدمتها الدول الأعضاء والعمل الذي اضطلعت به الأمانة. وفيما يتعلق بالعلامات التجارية، أحاط الوفد علما بالوثيقة SCT/38/2 التي تتضمن تحليل الأمانة لتعليقات الدول الأعضاء فيما يتعلق بحماية أسماء البلدان ضد تسجيلها كعلامات تجارية. وأشار وفد المجموعة إلى أن التحليل استثنى مجالي التوافق رقم 3 و4 من نطاق تطبيقه. كما أحاط وفد المجموعة علما بالوثيقة SCT/38/3 التي تتضمن معلومات مستكملة عن جوانب نظام أسماء الحقول المتعلقة بالعلامات التجارية، التي تركز بصفة خاصة على إدارة المنازعات وتطوير السياسيات. وفيما يتعلق بالمؤشرات الجغرافية، أعرب الوفد عن شكره للرئيس على اقتراحه الوارد في الوثيقة SCT/38/4، وعن أمله في أن توافق اللجنة على برنامج عمل قائم على توافق الآراء في هذا المجال. وأكد الوفد مجددا تأييده لنهج الرئيس إزاء هذه المسألة والثقة به، وأكد على التزامه بالعمل بشكل بنّاء في المناقشات بشأن مختلف بنود جدول أعمال الدورة الثامنة والثلاثين للجنة العلامات.

14. وتحدث وفد جورجيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق وأشار إلى أنه يشعر بخيبة أمل لأن الدول الأعضاء لم تتوصل إلى توافق في الآراء خلال سلسلة الدورات السابقة للجمعيات العامة استنادا إلى اعتبارات تقع خارج نطاق معاهدة قانون التصاميم. وأشار الوفد إلى أن المجموعة لا تؤيد مناقشة معاهدة قانون التصاميم الصناعية في اللجنة، ورأى أن هناك عددا من القضايا الهامة في جدول الأعمال، بما في ذلك الاستبيان بشأن تصاميم واجهة المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط والمؤشرات الجغرافية. وأيد الوفد مواصلة المناقشات بشأن هذه المسائل من أجل النهوض بعمل اللجنة الدائمة في تلك المجالات. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب الوفد عن تطلع المجموعة إلى إجراء مناقشات بناءة لإيجاد أوجه توافق بين قوانين وممارسات الدول الأعضاء المختلفة بشأن مسألة حماية أسماء البلدان. وفيما يتعلق بالمؤشرات الجغرافية، أعرب الوفد عن رغبته في الدخول في مناقشات بشأن الوثائق المقدمة إلى اللجنة، من أجل وضع برنامج عمل متوازن وشامل للجميع. غير أنه ذكر أن المجموعة أعادت التأكيد على أن عمل اللجنة الدائمة لا ينبغي بأي حال من الأحوال أن تفسر

أو تستعرض أحكام اتفاق لشبونة أو وثيقة جنيف. وأخيرا، أكد الوفد من جديد على التزامه بالمشاركة النشطة في المناقشات وعن رغبته في أن يتم تنفيذ عمل اللجنة بطريقة عملية وفعالة.

15. وأعرب وفد سويسرا، متحدثا باسم المجموعة باء، عن أسفه لعدم اتخاذ قرار بعقد مؤتمر دبلوماسي بشأن اعتماد معاهدة قانون التصاميم خلال الجمعية العامة. وتطلع الوفد إلى تكريس وقت اللجنة للقضايا الأخرى المدرجة في جدول الأعمال، بما في ذلك الاستبيان والتحليل المتعلق بتصاميم واجهة المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط، وحماية أسماء البلدان، وفحص النظم المختلفة لحماية المؤشرات الجغرافية. ورأى وفد المجموعة باء أن التكنولوجيات الجديدة ذات الصلة بالتصاميم، مثل تصاميم واجهة المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط في تطبيقات الحاسوب، تؤدي دورا متزايد الأهمية في التجارة والابتكار وتشكل الآن نسبة كبيرة من جميع إيداعات التصاميم الصناعية. وأفاد أن هذه الأرقام استمرت في الارتفاع، وبناء على ذلك، رحب وفد المجموعة باء بالجلسة الاعلامية بشأن تصاميم واجهة المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط، التي من شأنها أن تزود اللجنة الدائمة بما يلزم من معلومات وأمثلة من أجل إجراء مناقشات مثمرة ومستنيرة بشأن هذه المسألة. وأعرب عن تطلع المجموعة باء إلى مناقشة التصاميم التكنولوجية الجديدة والاستماع إلى كيفية استيعاب مكاتب الملكية الفكرية لهذه التصاميم. كما أعرب الوفد عن تطلعه إلى مناقشة بناءة والعمل على حماية أسماء البلدان في مجال العلامات التجارية وأسماء الحقول، بناء على اقتراح الرئيس الوارد في الوثيقة SCT/38/4. وذكر أن المجموعة باء ظلت داعمة بقوة للجنة العلامات بوصفها محفلا هاما لمناقشة القضايا وتيسير التنسيق وتقديم التوجيه بشأن التطوير التدريجي للقانون الدولي للملكية الفكرية بشأن العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية. وشجع الوفد جميع الوفود على الانضمام إلى المناقشات حول كل موضوع وأعرب عن التزامه بالروح البناءة.

16. وأشار وفد الصين إلى أن اللجنة الدائمة تلعب دورا هاما من حيث وضع قواعد متوازنة وفعالة متعددة الأطراف، وأعرب عن أمله في أن تؤدي اللجنة دورا أفضل في الاستجابة لاحتياجات المستخدمين وأن تبذل الدول الأعضاء جهودا تحرز التقدم المستمر. كما أعرب الوفد عن أمله في عقد مؤتمر دبلوماسي لاعتماد معاهدة قانون التصاميم، ودعا الدول الأعضاء إلى أن تنظر بشكل جيد في آراء الدول الأعضاء الأخرى، وأن تكون نظرتها شاملة ومفتوحة من أجل إحراز تقدم ملموس. ورحب الوفد بالجلسة الاعلامية بشأن تصاميم واجهة المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط، وأيد المناقشة حول الموضوع، فضلا عن الاستبيان والتحليل، لأن المعلومات الناتجة ستساعد البلدان على تحسين نظمها. كما أيد الوفد تمديد خدمة النفاذ الرقمي إلى التصاميم الصناعية من أجل تقليل العبء على مقدمي الطلبات في إعداد وثائق الأولوية ذات الصلة. وفيما يتعلق بحماية أسماء البلدان والمؤشرات الجغرافية، أعرب الوفد عن رأي مفاده أنه ينبغي، في إطار اتفاقية باريس واتفاق تريبس، إجراء المزيد من الدراسات والدراسات الاستقصائية بهدف إرساء أساس جيد لنظام شامل. وأخيرا، أعرب الوفد عن أمله في أن تُتوج الدورة بالنجاح.

17. وتحدث وفد الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وأعرب عن اعتقاده بأهمية إجراء مناقشات مثمرة في جميع المجالات الرئيسية التي تتناولها اللجنة، وفي النهاية التوصل إلى نتائج يكون لها تأثير إيجابي على أصحاب المصلحة. وفيما يتعلق بالعلامات التجارية، أشار الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه إلى أن اللجنة كانت تناقش حماية أسماء البلدان ضد تسجيلها واستخدامها كعلامات تجارية، وأعرب عن رأي مفاده أن من المهم ضمان حماية فعالة لأسماء البلدان، واعتبر أن هناك وسائل قانونية لتأمين الحماية المناسبة في التشريعات الوطنية. وفي هذا الصدد، ذكر الوفد أن العمل الذي اضطلعت به في اللجنة حتى الآن لم يكشف عن الحاجة إلى اتخاذ إجراءات إضافية غير زيادة الوعي، والذي ينبغي أن يركز بصفة خاصة على توافر أسباب لرفض أو إبطال العلامات التجارية التي تحتوي على أسماء البلدان وعلى إمكانية معالجة القضايا ذات الصلة في أدلة فحص العلامات التجارية. وفي الوقت نفسه، أشار الوفد إلى الدعوات إلى مواصلة العمل بشأن هذه المسألة، وأعرب عن انفتاحه لتمهيد الطريق لمزيد من الشفافية في الممارسات الوطنية. ومن أجل مواصلة استكشاف الآثار المترتبة على الحلول المتباينة القائمة حاليا والشرح المتبادل لمختلف المبررات، اقترح وفد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أن تنظر اللجنة في المزايا المحتملة لتنظيم دورة إعلامية مخصصة لأسماء البلدان. وفيما يتعلق بالتصاميم الصناعية، ذكر الوفد

أن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه يهدف إلى كسر الجمود السياسي الذي اتسمت به السنوات الأخيرة في الجمعية العامة، الأمر الذي حال دون اتخاذ هذه الجمعية قرارا بشأن عقد مؤتمر دبلوماسي بشأن اعتماد معاهدة قانون التصاميم الصناعية. وذكر أنه مما يؤسف له أنه على الرغم من أفضل المساعي ومستوى المرونة الذي لم يسبق له مثيل من جانب الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، وعلى الرغم القرب الشديد من الهدف، إلا أنه ثبت مرة أخرى أن الاتفاق بعيد المنال. وبدلا من ذلك، قررت الجمعية العامة أن تواصل في دورتها القادمة في عام 2018 النظر في عقد مؤتمر دبلوماسي بشأن معاهدة قانون التصاميم. وفي ضوء تلك النتيجة غير المواتية، أشار الوفد إلى المناقشات التي دارت خلال الدورة السادسة والثلاثين للجنة العلامات واختتام الرئيس بأنه على الرغم من أن معاهدة قانون التصاميم ستبقى على جدول أعمالها، إلا أنه ينبغي للجنة أن تلتزم بقرار الجمعية العامة. وبناء على ذلك، أكد وفد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه موقفه بأن المناقشات بشأن معاهدة قانون التصاميم لا ينبغي أن تُعقد في اللجنة. وفيما يتعلق بتصاميم واجهة المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط، أعرب وفد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه عن تطلعه إلى المشاركة في الجلسة الاعلامية والتعرف على ممارسات المكاتب وتجربة المستخدمين. وأفاد الوفد أنه سيواصل أيضا المناقشات بشأن برنامج العمل فيما يتعلق بالمؤشرات الجغرافية، لاسيما بشأن اقتراح الرئيس. وذكر الوفد أن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه لازالوا ملتزمين بوضع برنامج عمل يكون مقبولا لجميع أعضاء الويبو وفقا لولاية لجنة العلامات وتمشيا مع قرار الجمعية العامة لعام 2015 الذي وجه اللجنة إلى دراسة مختلف نظم حماية المؤشرات الجغرافية في إطار ولايتها الحالية وتغطية جميع الجوانب. ومع ذلك، أشار الوفد إلى أن عمل اللجنة ينبغي أن يحترم ولايتها وإطارها وأن يبني على أو يتجنب ازدواج العمل الذي أنجزته لجنة العلامات أو العمل الذي تشمله المعاهدات القائمة وأنظمة الملكية الفكرية التي تديرها الويبو. وعلاوة على ذلك، ذكر الوفد أنه ينبغي ألا تهدف اللجنة الدائمة إلى تفسير أحكام اتفاق لشبونة أو وثيقة جنيف أو تنقيحها. وأفاد أن أي تنقيح مستقبلي لوثيقة جنيف هو حق حصري لأعضاء اتحاد لشبونة. وأشار الوفد إلى أنه بعد دراسة اقتراح الرئيس بالتفصيل، وجد وفد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه الكثير مما يستحق الثناء، لاسيما اقتراح مناقشة حماية المؤشرات الجغرافية على شبكة الإنترنت وفي نظام أسماء الحقول. وذكر أنه في حين أن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه لا يستبعدون نقاشا أوسع، إلا أنه ينبغي أن يركز العمل على القضايا التي يواجهها أصحاب المصلحة اليوم. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى مزيد من المناقشة للمسألة قيد النظر، بغية التوصل إلى توافق في الآراء، وإلى مواصلة العمل في جميع المجالات الرئيسية الثلاثة للجنة العلامات.

18. وأشار وفد جامايكا إلى أنه، منذ عام 2009، دعا في إطار اللجنة إلى توفير حماية أكثر اتساقا وكفاية وفعالية لأسماء البلدان نظرا لأنها تتسم بنفس القدر من الأهمية مثل الأعلام أو المحامل المدرعة التي تحميها بالفعل اتفاقية باريس. وأكد الوفد أنه على الرغم من أن الحماية متاحة نظريا لأسماء البلدان من خلال قوانين العلامات التجارية القائمة، إلا أن هذه الحماية غالبا ما تقتصر على ظروف معينة، الأمر الذي يترك فرصة كبيرة للأشخاص والكيانات لإساءة استخدام تلك الأسماء والتجاوز غير العادل لحسن النية وسمعة أسماء البلدان. وذكر أنه من الناحية العملية، تعتبر الحماية الموجودة نظريا لأسماء البلدان عن طريق تفسير قانون العلامات التجارية الحالي وممارساته غير شاملة وغير كافية. وأضاف أن نتائج الدراسة التي أعدتها الأمانة لتحديد أفضل الممارسات الممكنة لحماية أسماء البلدان في الدورة التاسعة والعشرين للجنة قد وفرت دعما واقعيا لعدم كفاية الآليات القائمة. وتفاقمت مشكلة انعدام حماية أسماء البلدان على الصعيد الدولي الآن بسبب التهديد المتمثل في تسجيل أسماء حقول جديدة رفيعة المستوى تشمل أسماء البلدان أو الصفات القطرية أو رموز البلدان. وأعرب الوفد عن انفتاحه للعمل بشكل بناء مع جميع الدول الأعضاء والأمانة لإيجاد حلول للحماية الفعالة لأسماء البلدان تحظى بتوافق آراء جميع الأعضاء، وأعرب أيضا عن تطلعه إلى مواصلة المناقشات المركزة وإحراز تقدم بشأن تلك المسائل في الدورة.

19. وأشار وفد ترينيداد وتوباغو إلى أنه واصل دعم الخطوات الدنياميكية والتقدم الملحوظ الذي أحرزته اللجنة وأعرب عن أسفه لعدم التوصل إلى اتفاق بشأن عقد مؤتمر دبلوماسي حول معاهدة قانون التصاميم خلال الجمعية العامة. وأضاف الوفد أن المناقشات بشأن معاهدة قانون التصاميم ذات أهمية خاصة لترينيداد وتوباغو لأن بلاده قد وافقت من حيث المبدأ

على الانضمام إلى اتفاق لاهاي. وفي هذا الصدد، أعرب الوفد عن تطلعه إلى مواصلة المناقشات بشأن معاهدة قانون التصاميم الصناعية. كما أعرب الوفد عن اهتمامه بالمناقشات حول تصاميم واجهة المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط، لاسيما في ضوء العدد المتزايد من تطبيقات البرمجيات من قبل قطاع التصميم في بلاده. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال مسألة حماية أسماء البلدان ذات صلة وذات أهمية خاصة بالنسبة للبلدان في منطقة البحر الكاريبي، حيث أن كل بلد في المنطقة يمتلك هويته المميزة فيما يتعلق بالثقافة والغذاء والموسيقى والتقاليد والرياضة. وتوفر هذه الهوية الفريدة فرصة متزايدة للتجارة الدولية. وبينما تسعى ترينيداد وتوباغو إلى اقتصاد متنوع، فإن المناقشات بشأن حماية أسماء البلدان، مثل "العلامة التجارية ترينيداد وتوباغو" ضرورية. وأعرب عن تأييده للمقترحات المقدمة من وفود مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وجامايكا بشأن أهمية أسماء البلدان، وأعرب عن تطلعه إلى المناقشات حول هذا الموضوع. كما أعرب الوفد عن تطلعه إلى مواصلة المناقشات بشأن نهج دولي متسق لإيداع وحماية المؤشرات الجغرافية، فضلا عن حماية المؤشرات الجغرافية على نظام أسماء الحقول. وذكر أن المواضيع ذات أهمية خاصة بالنسبة لترينيداد وتوباغو، حيث أن بلاده قد شرعت في مبادرات مع أصحاب المصلحة المحليين لتشجيع إيداع المؤشرات الجغرافية المحلية. وأعرب الوفد عن ارتياحه لإبلاغ اللجنة بأنه في أغسطس 2017، تم تسجيل أول مؤشر جغرافي كاكاو جبال مونتسرات ترينداد " Trinidad Montserrat Hills Cocoa"، الذي له سمعة دولية، في مكتب ترينيداد وتوباغو للملكية الفكرية. واختتم الوفد قائلا بأنه يتطلع إلى مواصلة عمل اللجنة الذي يوجه الدول الأعضاء نحو تعزيز تنميتها.

20. وأعرب وفد البرازيل عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد كوستاريكا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وأعرب عن أسفه لعدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن عقد مؤتمر دبلوماسي بشأن اعتماد معاهدة قانون التصاميم في الجمعية العامة. وأعرب عن أمله في أن تُظهر الدول الأعضاء مزيدا من المرونة لإيجاد أرضية مشتركة والتوصل في النهاية إلى اتفاق بشأن الموضوع قبل انعقاد الجمعية العامة المقبلة. كما أشار الوفد إلى أن النمو الهائل في تسجيلات المؤشرات الجغرافية قد لوحظ في البرازيل على مدار السنوات الماضية، وذكر أن المؤشرات الجغرافية لا تزال موضوعا له أهمية خاصة بالنسبة لبلاده. ولذلك، سيواصل الوفد المشاركة البناءة في المناقشات. ورأى الوفد أن اقتراح الرئيس الوارد في الوثيقة SCT/38/4 يشكل أساسا جيدا لتوجيه المناقشات حول هذا البند من جدول الأعمال. وفيما يتعلق بالعلامات التجارية، مع عدم الإخلال بالمناقشات الجارية في اللجنة، رأى الوفد أن هناك مجالا لبدء حوارات بناءة وذات مغزى بشأن الأبعاد الأخرى للموضوع، مثل تبادل الخبرات بشأن البرامج الوطنية المتعلقة بتوسيع ثقافة العلامات التجارية بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة، تمشيا مع التوصية الرابعة من أجندة التنمية للويبو. وتطلع الوفد إلى إجراء مناقشات مثمرة في اللجنة.

21. وأيد وفد أوغندا البيان الذي أدلى به وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وفيما يتعلق بمعاهدة قانون التصاميم، أيد الوفد عقد مؤتمر دبلوماسي لاعتماد المعاهدة، وأعرب عن أمله في أن تتمكن الجمعية العامة لعام 2018 من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة. غير أنه فيما يتعلق بالشكل الحالي لمعاهدة قانون التصاميم، رأى الوفد أن مشروع النص غير متوازن وشامل ولا يخدم مصالح قسم واسع من أعضاء الويبو. وأشار الوفد إلى أن التوصية الخامسة عشرة من أجندة التنمية للويبو تنص على ضمان أن تكون أنشطة وضع القواعد والمعايير شاملة وأن تأخذ في الاعتبار مختلف مستويات التنمية والتوازن بين التكاليف والمنافع. ورأى الوفد أن مادة موضوعية متعلقة بشرط الكشف، وهي مسألة إجرائية، ستضمن أن تكون المعاهدة متوازنة. وفيما يتعلق بالمؤشرات الجغرافية، أعرب الوفد عن اعتقاده القوي بأن اللجنة لديها ولاية لمناقشة التطوير التدريجي لنظم حماية المؤشرات الجغرافية. وأظهرت الجلسة الاعلامية بشأن المؤشرات الجغرافية التي نُظمت خلال الدورة السابعة والثلاثين للجنة الدائمة أن القواعد المختلفة القائمة على الصعيدين الوطني والإقليمي تسببت في تحديات كبيرة أمام المنتجين الذين يسعون إلى التسجيل الدولي. وفي بعض البلدان والنظم الإقليمية، يمكن اعتبار المؤشرات الجغرافية المحمية نوعا من أشكال الشهادات الجماعية، بينما في بلدان أخرى يمكن أيضا اعتبار العلامات التجارية تحمي المؤشرات الجغرافية. وفي هذا الصدد، هناك حاجة إلى مواصلة استكشاف إمكانية تعزيز حماية المؤشرات الجغرافية بطريقة شاملة على الصعيد الدولي. ولذلك أيد الوفد الاقتراح الذي قدمه الرئيس الوارد في الوثيقة SCT/38/4، لأنه سيتيح للجنة أن تحصل على

نظرة مستنيرة بشأن المسائل المتعلقة بالمؤشرات الجغرافية. كما أعرب الوفد عن تأييده للجهود الرامية إلى تعزيز حماية أسماء البلدان. وأشار الوفد إلى أنه ينبغي أن يتمتع البلد بالمرونة في منع سوء استخدام اسمه أو وضع شروط لاستخدامه من قبل أشخاص دون أي ارتباط بالبلد. وأفاد أن الثورة الرقمية مكنت البلدان من مضاعفة جهودها الرامية إلى تشجيع الأعمال التجارية واجتذاب الاستثمار والسياحة، وأنشأت معظمها شعارات مميزة تحمل أسمائها. وفي الختام، ذكر الوفد أنه لا يزال على استعداد للمشاركة البناءة في المناقشات حول جميع القضايا.

البند 4 من جدول الأعمال: التصاميم الصناعية

تصاميم واجهة المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط

22. أعرب الرئيس، مسلطا الضوء على الفائدة والطبيعة التعليمية للجلسة الإعلامية بشأن تصاميم واجهة المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط المنعقدة في الصباح، عن شكره للأمانة على تنظيم الدورة وجميع أعضاء اللجنة على مشاركتهم في الحدث. وفي إشارة إلى أن الجلسة ساعدت اللجنة على النظر في مستقبل المسألة قيد المناقشة، دعا الرئيس الوفود إلى إبداء رأيها بشأنها.

23. وأعرب وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) عن امتنانه للأمانة ولجميع المتحدثين على التنظيم الناجح للجلسة الإعلامية ورأى أنها ساهمت بشكل إيجابي في التوصل إلى فهم مشترك بين الدول الأعضاء، من خلال معالجة سمات وخبرات وممارسات مختلف النظم الوطنية والإقليمية.

24. وتحدث وفد جورجيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق وشكر الأمانة على عملها الدؤوب وجهودها لتنظيم الجلسة الإعلامية وتقديم متحدثين ذوي خبرة لتبادل معارفهم وخبراتهم في مجال حماية بتصاميم واجهة المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط. ورأى الوفد أن الجلسة كانت فرصة جيدة للمساعدة في إيجاد حلول للنهوض بعمل اللجنة في هذا المجال وتوفير الحماية الكافية والفعالة لتصاميم واجهة المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط. واقتناعا منه بأن إجراء تحليل شامل للحالة الراهنة من شأنه أن ييسر التوصل إلى حل لتوفير الحماية الكافية لتصاميم واجهة المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط، اختتم معربا عن تطلعه إلى نتيجة المناقشات.

25. وأعرب وفد الصين عن امتنانه للأمانة على تنظيم الجلسة الإعلامية وللمتحدثين على عروضهم، ورأى أن الجلسة مكنت اللجنة من معرفة المزيد عن تجارب واحتياجات المستخدمين في مختلف البلدان. وأشار الوفد إلى أن النظام الحالي يواجه تحديات، وشدد على ضرورة اتخاذ تدابير فعالة لمواجهة هذه التحديات من أجل تحسين نظام الملكية الفكرية.

26. وتحدث وفد الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه وشكر الدول الأعضاء في الويبو والمنظمات غير الحكومية على ما قدمته من مساهمات إضافية في الاستبيان فضلا عن الأمانة لإعداد تحليل منقح للردود على الاستبيان الوارد في الوثيقة SCT/37/2 Rev. وتنظيم الجلسة الاعلامية. وبالنظر إلى أن الجلسة الإعلامية كانت عملية مثمرة، رأى الوفد أن اللجنة قد اكتسبت رؤى جيدة بشأن الممارسات في مختلف الولايات القضائية واستمعت إلى تجارب مثيرة للاهتمام من أصحاب المصلحة المعنيين، الأمر الذي من شأنه أن يوفر مدخلات قيمة للمناقشات اللاحقة التي تجريها اللجنة بشأن هذه المسألة. ورغم إعراب الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه خلال الدورة الأخيرة للجنة الدائمة عن تقديرهم لوجود أرضية مشتركة كبيرة في النُهج المتبعة بشأن مختلف القضايا التي تناولها التحليل المحدث للردود على الاستبيان، إلا أنه تم تحديد عدد من المجالات التي بها بعض الاختلافات. وأفاد أن هذه الاختلافات ظلت ذات صلة أيضا على أساس التحليل المنقح الوارد في الوثيقة SCT/37/2 Rev. وأشار الوفد إلى وجود اختلافات كبيرة فيما يتعلق بالمتطلبات الإضافية أو الخاصة لتمثيل تصاميم واجهة المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط التي تظهر بشكل مؤقت ومسألة ما إذا كانت الحماية قد مُنحت بغض النظر عن المنتج. كما لاحظ الوفد ميلا غير موحد بين الولايات القضائية بشأن أهلية موضوع الحماية ونطاق

حماية تصاميم واجهة المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط. واقرارا بالأهمية الاقتصادية لضمان الحماية الكافية للتصاميم التكنولوجية الجديدة، أعرب الوفد عن انفتاحه بشأن النظر في مزيد من العمل حول الموضوع الذي يمكن اعتباره واحدا من أكثر مجالات الملكية الفكرية تقدما.

27. وأعرب وفد فرنسا عن امتنانه للأمانة على التنظيم الممتاز للجلسة الإعلامية ولممثلي المكاتب لقيامهم بمشاركة ممارساتهم المتعلقة بتصاميم واجهة المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط وجمعيات المستخدمين عن إلقاء الضوء على توقعاتهم وخبرتهم، وتسليط الضوء على الطبيعة البناءة للتبادلات بشأن الممارسات داخل اللجنة. وفي حين أقر الوفد بأن الفيديو يمثل طريقة ممكنة لتمثيل واجهة المستخدم المصورة والأيقونات، حيث أتاح رؤية تسلسل الحركات، أشار إلى أن العديد من مكاتب الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لم تقبل إيداع مقاطع الفيديو لأسباب تقنية. ومن أجل الحفاظ على الروح البناءة الناجمة عن تبادل المعلومات، اقترح الوفد تقديم الممارسة المشتركة للاتحاد الأوروبي في الدورة المقبلة للجنة العلامات فيما يتعلق بالتمثيل البياني للتصاميم. وأفاد أن هذه الممارسة تناولت المتطلبات المنطبقة على التمثيل البياني للتصاميم، لاسيما استخدام إخلاء المسؤولية البصرية وأنواع مختلفة من الآراء، وتمثيل التصاميم الصناعية على خلفية محايدة. وأضاف الوفد أن هذه الممارسة تزود أيضا مقدمي الطلبات بتوصيات لتمثيل تصاميمهم على نحو أفضل وتوضح معايير الجودة التي تطبقها المكاتب فيما يتعلق بالطلبات المودعة إلكترونيا أو في شكل ورقي. وأخيرا، أعرب الوفد عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد الاتحاد الأوروبي وعن أمله في الإسهام بشكل إيجابي في المناقشات المقبلة بشأن التصاميم الصناعية.

28. وأعرب ممثل الرابطة الدولية للعلامات التجارية، الذي انضم إلى الوفود التي هنأت أفرقة الجلسة الإعلامية، عن اعتقاده بأن الجلسة المذكورة كانت مفيدة للغاية. وأعلن ممثل الرابطة بأن المستخدمين، وأعضاء الرابطة الدولية للعلامات التجارية على وجه الخصوص، سوف يرحبون بالتأكيد بمزيد من الاستكشاف لحماية واجهة المستخدم المصورة والأيقونات، ورأى أن هناك سؤالين قد خرجا من الجلسة الاعلامية هما: أولا، تساءل ممثل الرابطة عما إذا كانت الصلة بين واجهة المستخدم المصورة أو الرمز والمادة أو المنتج الذي يظهر التصميم لا تزال مطلوبة، وإذا كان الأمر كذلك، إلى أي مدى يكون ذلك. ثانيا، رأى ممثل الرابطة أنه ينبغي لأعضاء اللجنة أن يستفيدوا قدر المستطاع من التكنولوجيات الجديدة في جميع مراحل عملية الإيداع والفحص والنشر والبحث عن مواضيع الحماية تلك.

29. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن شكره للمشاركين والأمانة على الجلسة الإعلامية المفيدة والبناءة، وأعلن أنه اكتسب معرفة بمنظورات المكاتب والمستخدمين على السواء. كما أعرب الوفد عن امتنانه لوفد فرنسا على متابعته، وأعرب عن تأييده لاقتراحه الذي يهدف إلى عرض ممارسات الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بتصاميم واجهة المستخدم المصورة واستيعاب التكنولوجيات الجديدة للمواد السمعية البصرية. وفي هذا الصدد، أعرب الوفد أيضا عن رغبته في الاستماع من الوفود الأخرى المستخدمة للتكنولوجيات التي تقبل ملفات الصور الانتقالية في نقل ملفات الصور خارج ملفات الصور الورقية الثابتة. وانتقل الوفد إلى الجلسة الاعلامية وأكد أهمية تلك الأنواع من التصاميم التي تعتبر حاليا من الناحية الإحصائية من بين أكثر أنواع التصاميم انتشارا كما أشار إلى ذلك المكتب الياباني للبراءات. ورأى الوفد أنه ليس هناك ما يدعو إلى توفير حماية أقل لها مما هو متاح للتصاميم المجسدة في منتج مادي. وردا على البيان الذي أدلى به ممثل الرابطة الدولية للعلامات التجارية، رأى الوفد أن اللجنة سوف تستفيد من مزيد من المناقشات والمعلومات بشأن المسائل المتعلقة بالعلاقة بين واجهة المستخدم المصورة أو الأيقونة والمادة أو المنتج الذي يظهر التصميم من ناحية، وطريقة استيعاب التكنولوجيات الجديدة في جميع المراحل فيما يتعلق بالإيداع والفحص والنشر والبحث والتسجيل من الناحية الأخرى.

30. وشكر وفد جنوب أفريقيا الأمانة على تنظيم الجلسة الإعلامية التي كانت مثمرة فيما يتعلق بمواضيع معقدة مختلفة. وأشار إلى أن الجلسة سلطت بعض الضوء على ممارسات المكاتب فيما يتعلق بحماية تصاميم واجهة المستخدم المصورة والأيقونات، وأن هناك تباينا في وجهات النظر بشأن وسائل الحماية وتفسير التشريعات المتعلقة بحماية واجهة المستخدم المصورة والأيقونات. وأفاد بأن جنوب أفريقيا قد سنت قانونا يتضمن أحكاما لحماية الشعارات، غير أنه ذكر أن مسألة إنفاذ هذه

الأحكام لاتزال تقررها المحاكم، بالنظر إلى متطلبات التصميم ليكون مادة من مواد التصنيع وليتضاعف من خلال عملية صناعية. وبالنظر إلى أن اللجنة الدائمة ينبغي أن تدرك التمييز بين مختلف الترتيبات - أي البراءات والعلامات التجارية والتصاميم وحقوق المؤلف - أعرب الوفد عن قلقه إزاء الارتباك الذي يمكن أن يحدث نتيجة التقاطعات بين مختلف نظم الحماية. وأعرب الوفد عن التزامه بمناقشة هذه المسائل بعمق أكبر في المستقبل.

31. وأعرب وفد أوغندا عن شكره للأمانة على تنظيمها للجلسة الاعلامية، وأعلن أنه اكتسب نظرة جيدة بشأن واجهة المستخدم المصورة وأفضل طريقة لحمايتها. ورأى أن المناقشات أبرزت وجود تقارب في بعض المجالات. وأشار إلى أن قانون الملكية الصناعية في أوغندا ينص على حماية واجهات المستخدم المصورة، وأشار الوفد إلى أن هناك حاجة إلى فهم أفضل للقانون وأثره على المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

32. وأعرب الرئيس عن رضا اللجنة إزاء الجلسة الإعلامية بشأن تصاميم واجهات المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط، وعن رغبتها في مواصلة مناقشاتها حول الموضوع.

33. والتمس الرئيس من الأمانة اتخاذ الخطوات المقبلة التالية:

- إعداد وثيقة تلخّص النقاط الرئيسية المنبثقة عن الجلسة الإعلامية، وإدراج في مرفق تلك الوثيقة كل العروض المُقدمة في الجلسة الإعلامية المذكورة؛

- ودعوة الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية المعتمدة إلى اقتراح جوانب تصاميم واجهات المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط التي يُستحسن القيام بمزيد من العمل بشأنها، وتجميع كل تلك المقترحات في وثيقة كي تنظر فيها اللجنة في دورتها المقبلة؛

- وتضمين هذا البند من جدول الأعمال، لأغراض الدورة المقبلة للجنة، عرضا يقدمه وفد فرنسا عن "برنامج التوافق 6: التصوير البياني للتصاميم" التابع للاتحاد الأوروبي.

قانون وممارسات التصميم الصناعي - مشروع المواد ومشروع اللائحة التنفيذية

34. أشار الرئيس إلى الوثيقتين SCT/35/2 وSCT/35/3 وإلى قرار الجمعية العامة للويبو لعام 2017.

35. وأشار ممثل المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية (OAPI) إلى أن مشروع المعاهدة لا يتضمن تعريفا للتصاميم الصناعية، وتساءل عما إذا كان من الممكن وضع تعريف أدنى وما إذا كان يمكن توضيح تعريف "مقدم الطلب". كما رأى ممثل المنظمة أن عبارة "التفاصيل المتعلقة" في عناوين مشاريع اللوائح لا لزوم لها.

36. وفي إشارة إلى أنه لا يوجد وفد آخر يرغب في أخذ الكلمة، أشار الرئيس إلى أن "الجمعية العامة للويبو لعام [2017] قررت أن تواصل في دورتها القادمة في عام 2018 النظر في عقد مؤتمر دبلوماسي بشأن معاهدة قانون التصاميم الصناعية، التي ستعقد في نهاية النصف الأول من 2019".

37. وخلص الرئيس إلى أنه على الرغم من أن معاهدة قانون التصاميم تظل على جدول أعمال لجنة العلامات، إلا أنه ينبغي لها أن تلتزم بقرار الجمعية العامة.

مستجدات من الدول الأعضاء عن خدمة النفاذ الرقمي (DAS) لوثائق الأولوية

38. أشارت الأمانة إلى أن بعض الوفود قد أعلنت في الدورة السابقة للجنة الدائمة أنها بصدد اتخاذ خطوات نحو تنفيذ نظام خدمة النفاذ الرقمي لوثائق الأولوية الخاصة بالتصاميم الصناعية وأن الرئيس خلص إلى أن اللجنة ستواصل تقييم التقدم المحرز في هذا الصدد في دوراتها المقبلة.

39. وذكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية بأن نظام خدمة النفاذ الرقمي يُستخدم بالفعل من قبل بعض البلدان، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، في سياق براءات الاختراع. ورأى أنه سيكون لفوائد نظام خدمة النفاذ الرقمي في ذلك السياق أيضا فوائد في سياق التصميم. وأفاد الوفد بأن نظام خدمة النفاذ الرقمي لم يُنفذ بالكامل في الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة للتصاميم الصناعية، وأعلن أن مشروع تكنولوجيا المعلومات / الملكية الفكرية يهدف إلى بدء استخدام الخدمة في يونيو أو يوليو 2018. وأعرب الوفد عن ثقته في أنه عند هذه النقطة، يمكن لمكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية أن يرسل وثائق الأولوية إلى البلدان الأخرى إذا طُلب منه ذلك. وهذا يعني، من الناحية العملية، أنه عندما يقدم مودع الطلب الذي أودع طلبا أوليا في الولايات المتحدة الأمريكية طلبا آخر في ولاية قضائية أخرى، سيكون بإمكان مكتب تلك الولاية أن يطلب وثائق الأولوية من مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية من خلال نظام خدمة النفاذ الرقمي. وسيرسلها المكتب تلقائيا دون مشاركة المستخدم، بخلاف توفير رمز الوصول. وأعرب الوفد عن تفاؤله مع اللجنة وعن أمله في أن يتمكن مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية من استقبال وثائق الأولوية بعد وقت قصير من إرسالها عبر نظام خدمة النفاذ الرقمي، كما أعرب عن اهتمامه بالاستماع إلى خطط الدول الأعضاء الأخرى فيما يتعلق بنظام خدمة النفاذ الرقمي فيما يتعلق بوثائق الأولوية للتصميم الصناعي.

40. وأشار الرئيس إلى أن استخدام نظام خدمة النفاذ الرقمي لوثائق أولوية البراءات مفيد للغاية لكل من المكاتب والمستخدمين، وأعرب عن تطلعه إلى التقدم في مجالات التصاميم الصناعية والعلامات التجارية. كما أعرب الرئيس عن أمله في أن يرى مجتمع مستخدمي خدمة النفاذ الرقمي نموا، وأشار بارتياح إلى أن نظام خدمة النفاذ الرقمي لوثائق الأولوية الخاصة بالتصاميم الصناعية سيكون جاهزا للعمل في الولايات المتحدة الأمريكية بحلول منتصف عام 2018.

41. وأشار وفد جمهورية كوريا إلى أنه ينبغي لجميع الدول الأعضاء في الويبو أن تعزز وسائل الراحة لمودعي الطلبات وأن تضع نظما سهلة لتطبيق وتسجيل الطلبات، واعتبر أن نظام خدمة النفاذ الرقمي يتماشى مع هذا الالتزام، وأعرب عن تأييده الكامل لاعتماده في سياق التصميم الصناعي. وأفاد بأن جمهورية كوريا قد راجعت قانون التصميم الخاص بها بهدف إدخال نظام خدمة النفاذ الرقمي في تطبيقات التصميم اعتبارا من سبتمبر 2017 وأنجزت المسائل التقنية لتسهيل استخدام الخدمة، وأعرب الوفد عن سعادته لإعلان أن بلده جاهز لتبادل وثائق الأولوية من خلال خدمة النفاذ الرقمي. واقتناعا منه بأن توسيع نطاق الخدمة ليشمل تطبيقات التصميم الصناعي سيعود بالنفع على مودعي الطلبات في جميع أنحاء العالم، وأعرب الوفد عن حرصه على المشاركة في مزيد من المناقشات بشأن هذه المسألة.

42. وأثنى وفد شيلي على المبادرة الرامية إلى تعزيز استخدام نظام خدمة النفاذ الرقمي للتصاميم الصناعية ووثائق أولوية العلامات التجارية، وسلط الضوء على الأهمية الرئيسية للنظام في جعل عملية التسجيل أكثر فعالية وكفاءة. وأفاد الوفد بأنه منذ عام 2015 أتاحت القدرة على تنفيذ الإجراءات الخاصة بالعلامات التجارية والتصاميم على الإنترنت في شيلي مرونة في العملية وأتاحت اختصار الجدول الزمني لتسجيل العلامات التجارية والتصاميم الصناعية. وأضاف بأنه منذ عام 2012، يصدر المعهد الوطني للملكية الفكرية في شيلي (INAPI) جميع العناوين والشهادات ويوقعها بشكل إلكتروني. ورأى الوفد أن خدمة النفاذ الرقمي للويبو تتماشى مع أهداف تحديث مكتبها. ولذلك، أعرب الوفد عن تأييده للمبادرة ذات الصلة بخدمة النفاذ الرقمي.

43. وأبلغ وفد كندا، الذي أبدى دعمه لنظام خدمة النفاذ الرقمي وأهدافه، اللجنة أنه بموجب اللوائح الحالية المعمول بها في كندا، لم يكن من الممكن تنفيذ نظام خدمة النفاذ الرقمي. غير أن بلاده تعمل على تنفيذ اتفاق لاهاي بشأن التسجيل الدولي للتصاميم الصناعية وتعكف حاليا على تنقيح لوائحها للسماح بالوصول إلى نظام خدمة النفاذ الرقمي واستخدامه. وأعرب عن أمله في أن يتم تنقيح والانتهاء من اللوائح في العام المقبل، إلى جانب عملية تنفيذ نظام لاهاي، وأعلن الوفد عن هدفه لاستخدام نظام خدمة النفاذ الرقمي في أوائل 2019.

44. وأعرب وفد الصين عن تأييده لتمديد نظام خدمة النفاذ الرقمي ليشمل تطبيقات التصميم الصناعي كما أعرب عن اقتناعه بأنه سيسهل مهام مودعي الطلبات ويقلل من أعباءهم. وأفاد الوفد بأن المكتب الوطني الملكية الفكرية في الصين قد عمل بالفعل على هذا الموضوع ولديه ردود فعل جيدة للغاية، وأعرب عن استعداده لتبادل خبرة مكتبه مع المكاتب الأخرى.

45. وأفاد وفد الاتحاد الروسي أن مكتبه الوطني ينظر حاليا في إمكانية الانضمام إلى نظام خدمة النفاذ الرقمي لوثائق أولوية البراءات وأعلن أن قانونا اتحاديا بشأن التصديق على وثيقة جنيف لاتفاق لاهاي بشأن التسجيل الدولي للتصاميم الصناعية قد تم التصديق عليه في أكتوبر 2017. وأعرب الوفد عن أمله في التعامل مع الطلبات الدولية في العام المقبل، مشيرا إلى أن بلاده تسعى إلى تحفيز إجراءات الانضمام إلى خدمة النفاذ الرقمي.

46. وأشار وفد اليابان إلى دعمه لتوسيع نظام خدمة النفاذ الرقمي ليشمل التصاميم الصناعية وإلى أن الخدمة ستمكن مودعي الطلبات من تخطي تقديم وثائق الأولوية عند إيداع طلبات التصميم. وذكر أنه من شأن المطالبة بالأولوية في المكاتب المشاركة في خدمة النفاذ الرقمي أن تخفض من التكاليف المرتبطة بإيداع الطلبات في الخارج. وشدد على الحاجة إلى توسيع نطاق استخدام نظام خدمة النفاذ الرقمي وزيادة عدد المكاتب المشاركة، وأشار إلى أن تعديل الإطار القانوني وأنظمة الحواسيب في اليابان أمر ضروري للمشاركة في النظام. وفي هذا الصدد، ذكر الوفد أن مكتب اليابان للبراءات يقوم بالعمل اللازم على كلا الجانبين لتعزيز مشاركته في نظام خدمة النفاذ الرقمي في مجال التصاميم الصناعية.

47. وأشار وفد أستراليا إلى أن نظام خدمة النفاذ الرقمي يُستخدم حاليا في أستراليا للحصول على وثائق الأولوية لطلبات البراءات وأعلن عن تقديره التام لإمكانية توسيع نطاق نظام خدمة النفاذ الرقمي ليشمل حقوق الملكية الفكرية الأخرى بهدف رفع الأعباء الحالية الواقعة على كاهل المكاتب والمودعين عند الوصول إلى وثائق الأولوية إذا لزم الأمر لتأكيد مطالبة الأولوية. وفي حين أقر الوفد بالفائدة المحتملة للمستفيدين من المشاركة في نظام خدمة النفاذ الرقمي، أبلغ اللجنة بأن التغييرات النظامية والتقنية والتنظيمية يمكن أن تؤخر مشاركة مكتب الملكية الفكرية في أستراليا في توسيع نطاق نظام خدمة النفاذ الرقمي ليشمل حقوق الملكية الفكرية الأخرى.

48. وشكر ممثل الرابطة الدولية للعلامات التجارية وفود أستراليا وكندا وشيلي والصين واليابان وجمهورية كوريا والاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية على إبراز اهتمام نظام خدمة النفاذ الرقمي بالنسبة لمستخدمي أنظمة الملكية الصناعية، وأعرب عن أمله في أن تكون الخطوات التي اتخذتها بعض البلدان لتنفيذ نظام خدمة النفاذ الرقمي في مجال التصميم الصناعي ملموسة في المستقبل القريب وأن تنضم بلدان أخرى إلى النظام. وأضاف ممثل الرابطة أن تمديد نظام خدمة النفاذ الرقمي ليشمل العلامات التجارية سيكون أيضا موضع ترحيب كبير.

49. وأشار وفد الولايات المتحدة الأمريكية، فيما يتعلق باستخدام نظام خدمة النفاذ الرقمي في سياق نظام لاهاي، إلى أن الفريق العامل في لاهاي يتوقع استخدام الدول الأعضاء لنظام خدمة النفاذ الرقمي وقام بتعديل التعليمات الإدارية بهدف توقع توفير رمز النفاذ في الطلبات في إطار اتفاق لاهاي. وفي حين أشار الوفد إلى أنه حتى الآن لم يستخدم أحد نظام خدمة النفاذ الرقمي فيما يتعلق بنظام لاهاي، رأى الوفد أن أحد مزايا نظام لاهاي يتمثل في أنه قد يكون للمشروعات الصغيرة والمتوسطة القدرة على تقديم طلبات دولية في العديد من الولايات القضائية المختلفة دون الحاجة إلى الحصول على مشورة مكلفة أو من خلال إجراءات مرهقة لتقديم وثائق أولوية. ومع ذلك، أشار الوفد إلى أنه في حال تقديم طلب دولي يدعي

الأولوية وحدد الولايات المتحدة الأمريكية كجهة إيداع بموجب نظام لاهاي، فإنه لا يزال يتعين على مقدم الطلب تقديم نسخة مصدقة من وثائق الأولوية في الولايات المتحدة الأمريكية، كما لو كان قد قدم طلبه مباشرة إلى مكتب التسميات والعلامات والبراءات بالولايات المتحدة. كما أشار الوفد إلى أن خدمة النفاذ الرقمي يمكن أن تخفف من هذا العبء وتجعل نظام لاهاي أكثر كفاءة، وطلب الوفد معلومات عن خطط المكتب الدولي بشأن استخدام نظام خدمة النفاذ الرقمي في سياق نظام لاهاي.

50. وأوضحت الأمانة أنه في سياق نظام لاهاي، يعد نظام خدمة النفاذ الرقمي ذا صلة في حالتين مختلفتين، الأولى تتعلق بإمكانية المطالبة بالأولوية في طلب دولي في إطار نظام لاهاي. وأشارت الأمانة إلى أن الإطار القانوني لنظام لاهاي لا يتطلب إيداع وثائق أولوية دعما لمثل هذا الادعاء، في حين أن إيداع وثائق الأولوية يمكن أن يكون شرطا شكليا بموجب قانون بعض الأطراف المتعاقدة المعينة. بيد أن مقدمي الطلبات في لاهاي أعفوا من الامتثال لهذا الشرط الشكلي الذي يعد من مزايا الإجراء الدولي. ومع ذلك، ونظرا لأنه ستكون هناك دائما حالات يكون فيها إيداع وثائق الأولوية أمرا ضروريا من الناحية الموضوعية للحفاظ على حقوق مقدم الطلب لدى طرف متعاقد بعينه، فإن سجل لاهاي دأب دائما على تأييد نظام خدمة النفاذ الرقمي في المناقشات الثنائية أو في سياق منتدى التصميم الصناعي (ID5). وفي هذا الصدد، أشارت الأمانة إلى أن سجل لاهاي قد أصدر دعوة في عام 2013 إلى المكاتب الأعضاء للنظر في الانضمام إلى نظام خدمة النفاذ الرقمي في الدورة الثالثة للفريق العامل المعني بالتطوير القانوني لنظام لاهاي للتسجيل الدولي للتصاميم الصناعية. وفي ذلك الوقت، خلص رئيس الفريق العامل في لاهاي إلى أنه "من السابق لأوانه أن تنظر مكاتب الأطراف المتعاقدة في الالتزام بتحميل وثائق الأولوية واسترجاعها من خلال خدمة النفاذ الرقمي". وأشارت الأمانة إلى أن الوضع قد تطور منذ ذلك الحين، وسلطت الضوء على الإعلان الذي أصدره مؤخرا المكتب الكوري للملكية الفكرية عن استعداده لاستخدام نظام خدمة النفاذ الرقمي لوثائق الأولوية الخاصة بالتصاميم الصناعية. وأشارت الأمانة إلى أن نظام خدمة النفاذ الرقمي، باعتباره نظام تبادل، يتطلب مشاركة مكتب عضو آخر في النظام، كما أشارت إلى أن عددا قليلا من المكاتب، من بينها مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية، يصطفون حاليا للانضمام إلى نظام خدمة النفاذ الرقمي. وبما أن الإطار التشريعي لنظام لاهاي قائم بالفعل، فإنه يسر الأمانة أن تبلغ اللجنة بأن المكتب الدولي اتخذ الخطوات اللازمة ليكون جاهزا تقنيا في الربع الأول من عام 2018 للسماح لمودعي لاهاي بالاعتماد على نظام خدمة النفاذ الرقمي. ومع ذلك، ونظرا إلى أن الأمر سيستغرق وقتا طويلا حتى تنمو شبكة نظام خدمة النفاذ الرقمي، أكدت الأمانة إمكانية أن يتخطى المستخدمون تماما مسألة وثائق الأولوية في إطار نظام لاهاي، من خلال جعل طلبات لاهاي أول طلب لهم. وإقرارا بأن طريق لاهاي ليس دائما أفضل الطرق وأنه في بعض الحالات يكون إيداع الطلب المحلي الأول مفيدا - لا سيما عندما يجري مكتب الملكية الفكرية فحصا موضوعيا لطلبات التصاميم في ولاية المنشأ – أشارت الأمانة إلى أنه بالنظر إلى المعدل المرتفع نسبيا للطلبات الدولية التي تتضمن مطالبة بالأولوية، فإن العديد من مقدمي الطلبات الدوليين لا يستفيدون من إمكانية تحديد ولايتهم المحلية وبالتالي لا يستخدمون نظام لاهاي بكامل طاقته. وذكرت أنه في معظم الحالات، كان على مقدمي الطلبات الدوليين تقديم وثائق أولوية. وأفادت الأمانة بأن الحالة الثانية تتعلق بالحالات التي يكون فيها طلب لاهاي أول طلب، ومن ثم فهو يشكل أساسا للمطالبة بالأولوية فيما يتعلق بطلب وطني أو إقليمي لاحق يجرى إيداعه خارج نطاق اتحاد لاهاي. وعلى الرغم من أن طموح المكتب الدولي هو تعزيز التوسع الجغرافي لنظام لاهاي، أقرت الأمانة بأن العديد من مقدمي الطلبات الذين يودعون طلبات ثانية مع المكاتب التي لم تصبح بعد أعضاء في اتحاد لاهاي قد يُطلب منهم تقديم نسخ مصدقة من طلبات لاهاي دعما للمطالبة بالأولوية. وفي هذا الصدد، أكدت الأمانة أن المكتب الدولي يتخذ أيضا الخطوات اللازمة لتحميل طلبات لاهاي في نظام خدمة النفاذ الرقمي في عام 2018. وأعلنت الأمانة أن مستخدمي لاهاي سيتمتعون بعد ذلك بالحل الاقتصادي الذي يوفره نظام خدمة النفاذ الرقمي فيما يتعلق بالمكاتب التي تنضم إلى شبكة خدمة النفاذ الرقمي قبل الانضمام إلى نظام لاهاي.

51. وأشار الرئيس مع الارتياح إلى أن المكتب الدولي يتخذ التدابير اللازمة لتنفيذ نظام خدمة النفاذ الرقمي في سياق نظام لاهاي في عام 2018.

52. وتقدم وفد الولايات المتحدة الأمريكية بالشكر إلى الأمانة على عملها في المجال قيد النظر من أجل تبادل المعلومات الشاملة حول هذا الموضوع الهام والتركيز على خصائص نظام خدمة النفاذ الرقمي.

53. وأحاطت اللجنة علما بالتقدم المحرز من قبل عدة وفود في تنفيذ خدمة النفاذ الرقمي لأغراض التصاميم الصناعية، وببيانات بعض الوفود الأخرى، التي أشارت إلى أنها تنظر بنشاط في تنفيذ تلك الخدمة في المستقبل القريب.

54. وفي حين واصل الرئيس تشجيع الدول الأعضاء الأخرى على استعمال خدمة النفاذ الرقمي لأغراض التصاميم الصناعية والعلامات التجارية، فإنه خلص إلى أن اللجنة ستواصل تقدير التقدم المحرز في هذا الصدد في دوراتها المقبلة.

البند 5 من جدول الأعمال: العلامات التجارية

حماية أسماء البلدان من تسجيلها واستخدامها كعلامات تجارية

55. استندت المناقشات إلى الوثائق SCT/32/2 وSCT/37/3 Rev. وSCT/38/2.

56. وتحدث وفد الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه وأعرب عن رأي مفاده أنه من المهم ضمان حماية فعالة لأسماء البلدان وأن هناك وسائل قانونية قائمة لضمان الحماية المناسبة في التشريعات الوطنية. وفي هذا الصدد، فإن العمل الذي اضطُلع به في اللجنة حتى الآن لم يكشف عن الحاجة إلى اتخاذ إجراءات إضافية غير زيادة الوعي، والذي ينبغي أن يركز بصفة خاصة على توافر أسباب لرفض أو إبطال العلامات التجارية التي تحتوي على أسماء البلدان، وعلى إمكانية معالجة القضايا ذات الصلة في أدلة فحص العلامات التجارية. وفي الوقت نفسه، أشار الوفد إلى الدعوات إلى مزيد من العمل بشأن هذه المسألة، وأعرب عن استمرار انفتاحه لتمهيد الطريق لمزيد من الشفافية في الممارسات الوطنية. ومن أجل مواصلة استكشاف الآثار المترتبة على الحلول المتباينة القائمة حاليا والشرح المتبادل لمختلف المبررات، اقترح الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أن تنظر اللجنة في المزايا المحتملة لتنظيم جلسة إعلامية مخصصة لحماية أسماء البلدان في كل من البيئة المادية والرقمية، بما في ذلك نظام أسماء الحقول.

57. وشكر وفد جورجيا الأمانة، نيابة عن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، على تجميعها للنُهج المبينة في الوثيقة SCT/37/3 Rev.، التي تحدد مختلف الممارسات ومجالات التوافق المحتملة فيما يتعلق بحماية أسماء البلدان من تسجيلها واستخدامها كعلامات تجارية. وأعرب الوفد عن تقديره لعمل الدول الأعضاء والمعلومات الواردة في الوثيقة والتي يمكن استخدامها لمواصلة دفع المناقشات. كما أحاط الفريق علما بتحليل تعليقات الدول الأعضاء ومجالات التوافق الممكنة المحددة في الوثيقة SCT/38/2. وأعرب عن تطلع المجموعة إلى إجراء مناقشات بناءة بغية إيجاد تقارب بين قواعد وممارسات الدول الأعضاء المختلفة بشأن مسألة حماية أسماء البلدان. كما أفاد بأن لمجموعة ستظل منفتحة على المناقشات بشأن المجالات المحتملة للتوافق رقم 1 و2 و5 و6.

58. وتحدث وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية وشكر الدول الأعضاء التي قدمت تعليقاتها على مجالات التوافق المحتملة، وأشار إلى أن الوثيقة SCT/38/2 سعت إلى وصف الاتجاهات والمفاهيم الإضافية التي وردت في التعليقات، وقدّم لمحة عامة عن الدعم المقدم إلى كل مجال من مجالات التوافق. وذكر أن الوثيقة تطرقت إلى بعض النقاط المثيرة للاهتمام التي تتعلق على وجه الخصوص بالأسماء الرسمية للدول والترجمات والترجمة الصوتية لأسماء البلدان والعلامات الوصفية من الناحية الجغرافية وإجراءات الإلغاء والمعارضة. وشدد على أن الوثيقة تظهر اختلافات في القانون والممارسة لحماية أسماء البلدان من

تسجيلها واستخدامها كعلامات تجارية، وأعرب عن أمله في أن تؤدي مجالات التوافق المتوخاة إلى تحقيق النتائج المتوقعة. وبالإضافة إلى ذلك، وفي إشارة إلى أن التحليل الذي استبعد من نطاقه مجالي التوافق رقم 3 ورقم 4، ذكر أن هذه المجالات يمكن إدماجها في الوقت المناسب. وفي الختام، أفاد أن المجموعة الأفريقية لا تزال على استعداد للمشاركة البناءة في المناقشات المتعلقة بجميع القضايا.

59. وأعرب وفد إندونيسيا عن رغبته في إحراز تقدم نحو التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل مقبول بشأن حماية أسماء البلدان، مشيرا إلى أنه استنادا إلى الأمثلة والتجارب المشتركة داخل اللجنة، لم تحظى أسماء البلدان بحماية كافية. وأكد الوفد من جديد التزامه بالانضمام إلى المناقشة حتى تتمكن اللجنة من وضع توصية عامة لتوفير حماية أكثر فعالية لأسماء البلدان.

60. وذكر وفد آيسلندا أنه من دواعي سروره البالغ أن يسمع أن وفودا كثيرة تشاطر تفهها لأهمية ضمان الحماية الفعالة لأسماء البلدان. وأفاد أن النقاش حول حماية أسماء البلدان من تسجيلها كعلامات تجارية أو في نظام أسماء الحقول كان بعيدا عن كونه مجرد نظرية. وفي إشارة إلى قضية آيسلندا التي تدور حول تسجيل اسم البلد "آيسلندا" في الاتحاد الأوروبي لعدد كبير من السلع والخدمات، أشار الوفد إلى أن الإجراءات المتعلقة بالقضية لا تزال جارية وستظل لبعض الوقت. وأشار الوفد إلى أن آيسلندا اضطرت إلى تخصيص وقت وموارد كبيرة من أجل حماية اسمها من التسجيل كعلامات تجارية في جميع أنحاء العالم، وأبرز أهمية الوسائل القانونية للرد على سوء الاستخدام في تسجيل اسم البلد، وأضاف أن تلك الوسائل القانونية، بطريقة أو بأخرى، موجودة في معظم البلدان. ومع ذلك، وكما سبق أن أبرز خلال الدورة الماضية، رأى الوفد أن الاختلافات في الممارسات المتعلقة بتسجيل أسماء البلدان تعقد المهمة.

61. وشدد وفد سويسرا على أن تحليل التعليقات التي قدمتها الأمانة أظهر أن معظم البلدان وافقت على مجالات التوافق ذات الأولوية، وأعرب عن أسفه لأن مجالي التوافق رقم 3 و4 لم يعتبرا من الأولويات، لاسيما أنهما يرتبطان ارتباطا وثيقا بالمجالين رقم 5 و6. ورأى الوفد أنه من الضروري توضيح بعض الممارسات حسبما ذكرها وفد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وذكر أنه على وجه الخصوص، سيكون من المفيد معرفة الكيفية التي تحدد بها المكاتب ما إذا كان المصطلح جغرافيا ومدى أهمية هذا التحديد. وفي إشارة إلى وجود اتفاق بشأن أهمية قضية أسماء البلدان، رأى أن الوقت قد حان لاستخدام أكثر تحديدا للنتائج التي حققتها اللجنة بشأن هذا الموضوع. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن الوثيقتين اللتين أعدتهما الأمانة حتى الآن، والمقترح الجامايكي المنقح الذي أيده الوفد السويسري، وفروا أساسا ممتازا للعمل. وبالنسبة للمستقبل، ذكر الوفد أنه من الضروري مواصلة العمل بشأن حماية أسماء البلدان في اللجنة وأيد البيان الذي أدلى به وفد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه وطلب عقد جلسة إعلامية بشأن هذه المسألة.

62. ودعا الرئيس الوفود إلى إبداء تعليقاتها بشأن مجالات التوافق رقم 1 و2 و5 و6.

63. وأشار وفد الصين إلى أن هناك تباينا هاما لا يزال موجودا في إطار مجال التوافق رقم 1، وهو "مفهوم اسم البلد". وأشار الوفد إلى أن الفاحصين سيواجهون أثناء عملية الفحص صعوبات في التعامل مع بعض أنواع أسماء البلدان، لاسيما ترجمة اسم بلد ما وترجمته الصوتية، حيث لا يستطيع الفاحصون معرفة كل هذه الترجمات أو الترجمة الصوتية. وفيما يتعلق بمجال التوافق المحتمل رقم 6، "الاستخدام كعلامة"، أفاد الوفد أنه إذا خدع هذا الاستخدام الجمهور، فإنه ينبغي إتاحة الوسائل القانونية، وينبغي ألا تقتصر على مجال قانون العلامات التجارية. كما رأى الوفد أنه ينبغي إتاحة قانون المنافسة غير المشروعة.

64. وأبرز وفد شيلي أهمية الموضوع وأعمال اللجنة بشأنه. وذكر الوفد أن تشريعات العلامات التجارية في شيلي تحظر صراحة تسجيل أسماء البلدان أو مختصراتها. وبهذا المعنى، تجاوزت شيلي اتفاقية باريس. وأفاد أن ممارسة مكتب شيلي للملكية الفكرية تعتبر أسماء البلدان وصفا لمنشأ السلع أو الخدمات. ولذلك، اعتُبرت أنها تفتقر إلى الطابع المميز عند تطبيقها

كعلامة تجارية دون أي عنصر مميز آخر. وأوضح الوفد أنه قبل بضع سنوات، تم تقديم طلب بشأن عبارة "الأدوات السويسرية"، إلى جانب الصليب الأبيض على خلفية حمراء في مربع، في الفئة 8. ورفض مكتب شيلي طلب العلامة التجارية لأنه على الرغم من أنه يحتوي على عنصر وصفي، إلا أن العنصر الرئيسي يتألف من اسم بلد وعلامة تستخدم للإشارة إلى أصل المنتجات. غير أن محكمة الاستئناف ألغت هذا القرار، الذي اعتبر أن ما يُحظر هو التسجيل كعلامة تجارية لاسم بلد مستقل بذاته أو كمصطلح فريد، وهو ما لم يكن هو الحال في الطلب قيد النظر. ونتيجة لذلك، اضطر مكتب شيلي إلى تعديل معاييره وقبول العلامات التي تحتوي على أسماء البلدان مع صور منمقة لأعلامها وشعاراتها. غير أن المكتب أدرج تعليقا أو ملاحظة في وقت منح التسجيل، لتوضيح أن الحماية للكل لا تمنح الحماية لاسم البلد بمفرده. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن الطريقة المناسبة للنظر في هذه المسألة ينبغي أن تأخذ في الاعتبار تعزيز وحماية العلامات التجارية الوطنية، التي هي عنصر تحديد المواقع في بلد ما على أساس الخصائص المختلفة لكل دولة، فيما يتعلق بالجغرافيا والتقاليد والثقافة وفنون الطهي وجميع قيم كل بلد. وفيما يتعلق بالوثيقة SCT/38/2 بشأن المضي قدما، اقترح الوفد أن توافق اللجنة على مواصلة تبادل المعلومات على أساس النقاط 1 و2 و5 و6، وأن تُدعى البلدان إلى تقديم معلوماتها من أجل تمكين الأمانة من وضع أساس ملائم لوضع استنتاجات أكثر صلابة. وأخيرا، شجع الوفد البلدان الأخرى، بما في ذلك شيلي، على إرسال تعليقاتها.

65. وأيد وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) البيان الذي أدلى به وفد إندونيسيا باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، وأشار إلى أن عدم الاتساق في حماية أسماء البلدان على الصعيد الدولي هو قصور في نظام الملكية الفكرية الدولي. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن حماية أسماء البلدان مسألة مهمة للغاية، إذ يمكن استخدام هذه الأسماء بنجاح في خطط العلامات التجارية القُطرية التي من شأنها أن تضيف قيمة إلى المنتجات والخدمات من خلال استخدام العلامات، لاسيما في البلدان النامية. وفي إشارة إلى الوثيقة SCT/38/2، أشار الوفد إلى أن أغلبية الدول الأعضاء تشاطر نفس الموقف فيما يتعلق بالمجالات المحتملة للتوافق رقم 1 و2 و5 و6، ويبدو أنها توافق على ضرورة إتاحة الوسائل القانونية المناسبة للوقاية من تسجيل أسماء البلدان واستخدامها كعلامات تجارية.

66. وذكر وفد السلفادور أن قانون بلاده لا يسمح بتسجيل اسم بلد كعلامة تجارية أو بتسجيل الاختصارات والرموز المقابلة لاسم بلد ما. ومع ذلك، لا يتضمن قانون السلفادور مفهوم الاستخدام المشترك، وأعرب عن تقديره للحصول على مزيد من المعلومات حول هذه الفكرة. وأضاف الوفد أن هناك دليل مواءمة لمعايير التسجيل في أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية، مع أمثلة تتعلق بحظر أسماء البلدان وتسجيلها عشوائيا كعلامات تجارية. وذكر الوفد إنه سيشارك بالدليل مع اللجنة لتنوير المناقشات المقبلة بشأن الموضوع.

67. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تقديره للعمل الوارد في الوثيقة SCT/38/2، وأفاد أنه ليس من الواضح ما هي المعلومات الإضافية التي أضافتها الوثيقة إلى المناقشات. وشدد الوفد على أن التعليقات لم تنعكس في الوثيقة وأنه لم يطرأ أي تعديل على نص مجالات التوافق. ورأى الوفد أن النص الحالي لا يعكس أي تقارب. وفيما يتعلق بمجال التوافق رقم 1، اتفق الوفد على أنه يمكن اعتبار اسم البلد مصطلحا جغرافيا، ولكن يمكن أيضا اعتباره مصطلحا غير جغرافي، تبعا للسياق الذي أُستخدم فيه. وفيما يتعلق بمجال التوافق رقم 2، تساءل الوفد عما سيحدث إذا قُدّم طلب لاستخدام اسم بلد كعلامة تجارية واكتسب تميزا على مدار تاريخ طويل من الاستخدام كمؤشر جغرافي. وأشار الوفد إلى أنه سيوافق على رفضه عندما يكون وصفيا، ولكن إذا كان مؤشرا جغرافيا فإنه سيتم تسجيله بالفعل كعلامة تجارية. ومن ثم، لم يتمكن الوفد من الاتفاق على هذا المجال من التوافق، وتساءل عما إذا كان يمكن تغييره ليصبح كما يلي: "عندما يكون استخدام الاسم غير مميز أو غير قادر على التمييز". وفيما يتعلق بمجال التوافق رقم 6، أعرب الوفد عن قلقه لأن الصياغة المقترحة تجاوزت نطاق المادة 10(ثانيا) من اتفاقية باريس. وأفاد أنه من المحتمل أنها أنشأت البلدان والحكومات كأطراف مهتمة لأغراض المنافسة غير المشروعة، وتساءل عما إذا كانت الدول الأعضاء ترغب في أن يتم اعتبارها طرفا مهتما. واقترح الوفد قطع النص بعد "من المحتمل أن يخدع الجمهور"، وأعرب عن رأي مفاده أنه سيكون من المنطقي مناقشة كيفية تقييم الأهمية الجغرافية للعلامة، بدلا

من الممارسات الوطنية المشتركة. وأشار الوفد إلى الجلسة الإعلامية السابقة بشأن العلامات التجارية القُطرية وأسماء البلدان ونظام أسماء الحقول، وطلب توضيحا فيما يتعلق بالموضوعات التي ستُناقش خلال الجلسة الاعلامية المقترحة بشأن أسماء البلدان في الدورة المقبلة للجنة.

68. وأيد وفد النرويج البيان الذي أدلى به وفد الولايات المتحدة الأمريكية، ولم يرى تقارب بين الدول الأعضاء في النص المقترح في هذه المرحلة. وبما أن التعليقات التي تقدم بها لم تنعكس بالضرورة في الوثيقة SCT/38/2، انتهز الوفد هذه الفرصة ليعيد ذكر أهم جوانب حججه. ورأى أن مجال التوافق المحتمل رقم 1 ينبغي تضييقه لكي يكون النص المقترح لمجالات التوافق ذا قيمة كافية كدليل للدول ومستخدمي نظام العلامات التجارية والمستهلكين. كما رأى الوفد أنه ينبغي أن يعكس مجال التوافق المحتمل رقم 2 أن العلامة التجارية التي تتألف من اسم بلد أو تحتوي عليه قد تُرفض إذا اعتبرها الجمهور مؤشرا وصفيا. ومن شأن هذا التوضيح أن يأخذ في الاعتبار أيضا مفهوم التمييز المكتسب الذي يمكن أن ينطبق أيضا على العلامات التجارية التي تحتوي على أسماء البلدان، وإن كان نادرا ما يكون ذلك. وعلاوة على ذلك، ذكر الوفد أن الوثيقة SCT/38/2 لم تذكر جانب استخدام أسماء البلدان في العلامات التجارية الجماعية. وأفاد أن نظام العلامات التجارية الجماعية أداة هامة للجمعيات الراغبة في الإيضاح للجمهور والتحكم في مدى جودة منتجات أعضائها. ونتيجة لذلك، هناك استثناءات من القاعدة العامة بعدم تسجيل علامة وصفية وينبغي أن تنعكس في النص. وفيما يتعلق بمجال التوافق رقم 6، لفت الوفد الانتباه إلى أن النص يغطي جميع استخدامات أسماء البلدان، وليس فقط كعلامات تجارية. وكما يتضح من الوثيقة WIPO/Strad/INF/7، يمكن، بموجب القانون الوطني تنظيم استخدام اسم البلد بمجموعات مختلفة من التشريعات مثل قوانين العلامات التجارية أو القوانين المناهضة للمنافسة غير المشروعة أو قوانين حماية المستهلك. ورأى الوفد أن النص المقترح يتناول العديد من المفاهيم التي يغطيها نص اتفاقية باريس ويظهر كمحاولة لدمجها دون أن يعكس مضمون أي منها بالكامل، وقد يتعارض أيضا مع القوانين أو واجبات الهيئات حكومية في مجالات أخرى غير قانون العلامات التجارية. وبناء على ذلك، رأى وفد النرويج أن النص المقترح، في شكله الحالي، قد يخلق مزيدا من الارتباك بدلا من الوضوح.

69. ورأى وفد أستراليا أنه لا ينبغي استخدام أسماء البلدان بطريقة غير ملائمة أو مضللة في العلامات التجارية وأن الأحكام الواردة في القانون الوطني ينبغي أن تكون كافية لتوفير الحماية من هذا الاستخدام غير الملائم. وبعد النظر في التعليقات التي أبداها الأعضاء وتحليل تلك التعليقات في الوثيقة SCT/38/2، أعرب الوفد عن تقديره للمعلومات التي قدمها الأعضاء بشأن هذه المسألة وعن تأييده للبيانات التي أدلى بها وفدا النرويج والولايات المتحدة. وكرر الوفد الشواغل التي سبق أن أعرب عنها بشأن اتساع نطاق المصطلحات التي ينبغي أخذها في الاعتبار إذا بقي مجال التوافق رقم 1 بصيغته الحالية. وفيما يتعلق بمجال التوافق رقم 2، انتهز الوفد هذه الفرصة للإعراب مرة أخرى عن الشاغل التي عبرت عنه في الدورة السابعة والثلاثين بشأن صياغته الحالية. وذكر أنه في أستراليا لم تكن هناك فئة من العلامات التجارية التي تعتبر غير قابلة للتسجيل إذا اعتُبرت وصفية. وأفاد أنه إذا كان تصور المستهلك هو أن العلامة التجارية تتألف من مصطلح يشير إلى اسم مكان جغرافي، فإن تلك العلامة التجارية تعتبر مضللة/ غير قادرة على التمييز، وتعد القضية واحدة من قضايا تصور المستهلك. وإذا كان استخدام اسم المكان الجغرافي في السياق يدل على شيء آخر غير المكان الجغرافي نفسه، فإنه من الممكن تحقيق التسجيل. ولكي يكون الأمر واضحا، إذا تمكن مقدم الطلب من إثبات أن المصطلح الجغرافي اكتسب معنى ثانوي وفقد أهميته الجغرافية وأصبح قادرا على التمييز، فيمكن أن يكون قابلا للتسجيل. واقترح الوفد تناول المسألة باستخدام لغة اتفاق تريبس الراسخة وذكر أن العلامة التجارية غير قابلة للتسجيل إذا اعتُبرت "غير قادرة على التمييز". وأضاف الوفد أن هناك طريقة أخرى لمعالجة هذا الشاغل تتمثل في مناقشة الاعتبارات التي ينطوي عليها الفحص. فعلى سبيل المثال، متى يحتفظ اسم المكان الجغرافي بأهميته الجغرافية وما هي العوامل التي ينطوي عليها ذلك، أو متى يمكن أن يكتسب المصطلح معنى ثانوي؟ وأيد الوفد الرأي القائل بأن العمل بشأن المبادئ التوجيهية للفحص يمكن أن يكون مفيدا.

70. وأعرب وفد جامايكا عن تأييده للدول الأعضاء التي لديها نص محدد في قانونها الوطني فيما يتعلق بمجال التوافق المحتمل رقم 1، مما يسمح برفض تسجيل العلامات التجارية التي تتألف من الاسم الرسمي لبلد ما. ومع ذلك، أشار الوفد إلى أن معظم الدول الأعضاء لم يكن لديها مثل هذا الحكم في قانون العلامات التجارية. وأفاد الوفد أن معظم الدول الأعضاء التي قدمت تعليقات وافقت على صياغة مجال التوافق المحتمل رقم 1. كما أحاط الوفد علما بالشواغل التي أثارتها بعض الدول الأعضاء والتي تفيد بأن اختلافات أسماء البلدان قد لا تكون معروفة لفاحصي العلامات التجارية و/أو عامة الجمهور، وأثنى على استخدام المقياس ISO 3166 الذي نشرته المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس (ISO)، والذي حدد رموز لأسماء البلدان والأقاليم التابعة والمجالات الخاصة ذات الأهمية الجغرافية وأقسامها الرئيسية. وذكر الوفد أنه على غرار قاعدة البيانات للرموز الرسمية والمحامل المدرجة للدول التي تحتفظ بها الويبو عملا باتفاقية باريس، فإن قاعدة البيانات المركزية لأسماء الدول التي أنشأتها الويبو ستكون مفيدة للرجوع إليها من قبل مكاتب الملكية الفكرية في سياق فحص طلبات العلامات التجارية. واقترح الوفد أن تقوم الدول الأعضاء بإبلاغ الويبو رسميا باسمها وصيغها المختلفة التي طلبت الحماية بشأنها. كما رأى الوفد أنه يمكن معالجة مسائل الترجمة والترجمة الصوتية عن طريق مطالبة مقدمي الطلبات بتقديم الترجمات والترجمة الصوتية حيثما لا تكون العلامة التجارية باللغة أو اللغات المستخدمة من قبل مكتب الملكية الفكرية. وذكر أنها بالفعل ممارسة قائمة لدى العديد من مكاتب الملكية الفكرية. وفيما يتعلق بمجال التوافق المحتمل رقم 2، اتفق الوفد على رفض العلامات التجارية التي تتألف من اسم بلد فقط إذا كان استخدام ذلك الاسم وصفيا لمكان منشأ السلع أو الخدمات. ورأى الوفد أنه ينبغي رفض العلامات التجارية التي تتألف فقط من اسم بلد (أي علامة كلمة بسيطة) بسبب أنها وصفية في حد ذاتها، ما لم تكن الدولة أو كيان أذنت به الدولة طلب تسجيل العلامة كجزء من خطة وضع العلامات الوطنية. غير أنه لا يؤيد الرأي القائل بأن العلامة التجارية التي تحتوي على اسم بلد تعتبر وصفية فقط عندما يُعرف البلد كمكان لإنتاج السلع والخدمات، وأعرب عن اعتقاده بأن أي استخدام لاسم بلد في علامة تجارية قد يعتبر وصفيا للسلع والخدمات. وإذا لم تكن العلامة وصفية، فإنها تعتبر بعد ذلك مضللة ما لم تكن الدولة المعنية أو كيان أذنت به الدولة قد طلب التسجيل كجزء من مخطط وضع العلامات الوطنية. ولهذا السبب اقترحت المادة الثانية من مشروع التوصية المشتركة الواردة في مشروع جامايكا المنقح الوارد في الوثيقة SCT/32/2 أن توافق الدول الأعضاء على "منع استخدام المؤشرات المؤلفة من أو تحتوي على أسماء البلدان فيما يتعلق بالسلع أو الخدمات التي لا تنشأ في البلد المشار إليه باسم البلد". وبالمثل، فإن المادة 3(1) من مشروع توصية جامايكا المشتركة اعتبرت أن العلامات التجارية التي تحتوي على اسم بلد فيما يتعلق بالسلع أو الخدمات التي لم تنشأ في البلد المسمى كعلامات تتضارب مع حماية اسم البلد. ولهذا السبب، تنص المادة 3(1) على ما يلي: "بغض النظر عن السلع و/ أو الخدمات التي تستخدم فيها العلامة، تعتبر تلك العلامة موضوع طلب التسجيل أو التسجيل في حالة نزاع مع حماية اسم البلد حيثما كانت العلامة أو جزء منها تتكون من أو يحتوي على اسم بلد، أو تستخدم العلامة أو يعتزم استخدامها فيما يتعلق بالبضائع أو الخدمات التي لا تنشأ في البلد المشار إليه من قبل اسم البلد". وأشار الوفد إلى استخدام بعض الدول الأعضاء التنبيهات والتعليمات، وأوضح أن مكتب جامايكا للملكية الفكرية يستخدم أيضا التنبيهات والقيود لضمان ألا تكون استخدامات أسماء البلدان مضللة أو خادعة. وأيد الوفد هذا النهج لأنه يوفر وسيلة لحماية أسماء البلدان. ورأى أن هذا النهج من شأنه أن يوفر حماية أفضل لأسماء البلدان مما هو مطبق حاليا في معظم الدول الأعضاء ولا يتطلب أي تغيير في القانون القائم، ولكن فقط تغييرات في مجال الترجمة الصوتية. غير أنه مع التسليم بوجود ظروف استثنائية، في ظل معظم قوانين العلامات التجارية الوطنية، التي يمكن فيها تسجيل علامة تجارية تحتوي على اسم بلد فيما يتعلق بالسلع أو الخدمات التي لا تنشأ في البلد المذكور، أفاد الوفد أن مشروع توصية جامايكا اقترح صيغة من شأنها أن توفر بعض المعايير المتفق عليها لتلك الظروف الاستثنائية. وذكر أن المادتين 6 و7 من مشروع التوصية المشتركة تهدفان إلى تحديد تلك الظروف الاستثنائية. وفيما يتعلق بمجال التوافق المحتمل رقم 5، اتفق الوفد على أن أسباب الرفض في المجالات المحتملة للتوافق رقم 2 و3 و4 ينبغي أن تشكل سببا لإبطال العلامات التجارية المسجلة وكذلك أسبابا للمعارضة. واستنادا إلى العدد الكبير من الدول المستجيبة التي وافقت على هذا مجال التوافق المحتمل هذا، أشار الوفد إلى أنه يبدو أن هناك توافقا عاما في الآراء وتقارب في هذا الصدد. وفي هذا الصدد، فإن المادة 8 من مشروع توصية جامايكا المشتركة توفر صيغة ممكنة تهدف إلى التأكد من أن أسباب رفض تسجيل العلامة التجارية باعتبارها وصفية أو غير تمييزية أو عامة أو مضللة أو خادعة أو خاطئة ينبغي أن تنطبق على

إجراءات المعارضة والبطلان. وفيما يتعلق بمجال التوافق المحتمل رقم 6، اتفق الوفد على ضرورة إتاحة الوسائل القانونية المناسبة للأطراف المعنية لمنع استخدام أسماء البلدان عندما يحتمل أن يؤدي هذا الاستخدام إلى خداع الجمهور. كما اتفق أيضا مع الرأي القائل بأن مؤشرات المنشأ الجغرافي التي تتمتع بسمعة خاصة ينبغي أن تستفيد من الحماية الإضافية من استخدام السلع والخدمات ذات الأصل المختلف. وفي هذا الصدد، ذكر أن المواد 3(2) و3(3) و3(4) من مشروع توصية جامايكا المشتركة توفر نصا ممكنا يهدف إلى ضمان حق الدول الأعضاء في معارضة التسجيل أو طلب سلطة مختصة إبطال تسجيل علامة تتألف من أو تحتوي على اسم بلد فيما يتعلق بالسلع أو الخدمات التي لا تنشأ في البلد المشار إليه باسم البلد. وأفاد أنه منذ الدورة الثانية والثلاثين للجنة في عام 2014، وضعت جامايكا على الطاولة مشروع توصية مشتركة لاتحاد باريس والجمعية العامة للويبو لحماية أسماء البلدان، وذلك لتسهيل إجراء مناقشات أكثر تركيزا داخل اللجنة الدائمة بشأن الحلول الممكنة للمشكلة. وكرر الوفد أن الهدف من مشروع التوصية المشتركة المقترح الوارد في الوثيقة SCT/32/2 ليس وصف القواعد التي يجب على مكاتب الملكية الفكرية اتباعها ولا إنشاء التزامات إضافية، بل وضع إطار متماسك ومتسق لتوجيه مكاتب الملكية الفكرية وغيرها من السلطات المختصة والتجار الدوليين بشأن استخدامهم للعلامات التجارية وأسماء الحقول وأرقام التعريف التجارية التي تتألف من أسماء البلدان أو تحتوي عليها. ولذلك شجع الوفد الدول الأعضاء على استعراض مشروع التوصية المشتركة مرة أخرى بهدف الاتفاق على نص ممكن للحماية الفعالة لأسماء البلدان من تسجيلها واستخدامها كعلامات تجارية. وأعرب الوفد عن أمله في أن تتمكن اللجنة الدائمة من خلال المشاركة البناءة من الاتفاق على توصية مشتركة لحماية أسماء البلدان تعكس توافق آراء الدول الأعضاء في الويبو.

71. وذكر وفد الاتحاد الروسي، بشأن مجال التوافق رقم 2، أنه بموجب التشريع الروسي، لم يكن مسموحا من قبل أن يتم تسجيل إشارة وصفية لمكان الإنتاج كعلامة تجارية. غير أنه في عام 2014، وبعد تعديل التشريع الروسي، تم النص على أنه يمكن تسجيل العلامات الوصفية كعلامات تجارية إذا اكتسبت تمييزا نتيجة لاستخدامها. ولذلك، أعلن الوفد أنه على استعداد لمواصلة مناقشة هذا المجال من التوافق وكذلك جميع المجالات الأخرى.

72. وأفاد ممثل المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية أن المنظمة لا تحمي العلامات التجارية التي تتضمن شعارات رسمية لدولة ما. وأشار الوفد إلى وجود بديلين فيما يتعلق بأسماء البلدان: إما أن تحتوي العلامة التجارية على اسم البلد والمنتج الناشئ من ذلك البلد، وفي هذه الحالة تكون العلامة التجارية وصفية، أو أن المنتج لم ينشأ من ذلك البلد، وفي هذه الحالة تكون العلامة التجارية مضللة. وذكر الوفد أن هذين العنصرين لم يتم فحصهما لأن العلامة التجارية التي تكون وصفية في البداية يمكن أن تكتسب تمييزا من خلال الاستخدام. وأضاف الوفد أن الأساس الذي بناء عليه رفضت المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية تسجيل العلامات التجارية المكونة من أسماء البلدان هو أن اسم البلد كان للاستخدام الجماعي وأنه من الخطورة السماح لشركة ما بما هو في الملك العام.

73. وأشار وفد آيسلندا إلى أن حماية أسماء البلدان ذات صلة وثيقة بالدول الأعضاء وقال إنه يوافق على تعريف اسم البلد كما هو مبين في مجال التوافق المحتمل رقم 1. كما أعرب عن رأي مفاده أن قاعدة بيانات الويبو المركزية للفاحصين تستحق مزيدا من النظر. وأشار الوفد إلى شواغل بعض الوفود فيما يتعلق بحقيقة أنه قد يكون من الصعب أثناء الفحص استكشاف النسخ اللغوية الممكنة لاسم البلد، ورأى أن مقياس ISO 3166 يمكن أن يكون أساسا لتحديد أكثر الصيغ شيوعا من أسماء البلدان في اللغات الأكثر استخداما في التجارة الدولية. وفيما يتعلق بمجال التوافق رقم 2، رحب الوفد بحقيقة أن تعليقات الدول الأعضاء أظهرت أن أسماء البلدان رُفضت عموما لأنها تعتبر وصفية وغير مميزة. وفيما يتعلق بالتعليقات التي قدمتها الدول الأعضاء بشأن إمكانية اكتساب اسم بلد للتمييز من خلال الاستخدام قبل التسجيل، مع مراعاة معارف المستهلك من الجمهور المحلي، رأى الوفد أن هذه التقييمات غير موضوعية. كما رأى الوفد من حيث المبدأ أن الجمهور عموما يستحق الحق في تحديد نوع السلع والخدمات المباعة من خلال استخدام كلمات عامة بدقة. وبالنظر إلى الأهمية التي يوليها الوفد لإبقاء أسماء البلدان في الملك العام، رأى الوفد أن أسماء البلدان لا ينبغي أن تكون قادرة على اكتساب التميز من خلال

الاستخدام، وينبغي قياس أي تقييم لمعرفة المستهلك من الجمهور المحلي مقابل المصلحة المناسبة للجمهور في بلد ما من الوصول إلى استخدام اسم بلده.

74. ورأى وفد جمهورية كوريا أنه فيما يتعلق مجال التوافق المحتمل رقم 1، فإن المحددات التي يمكن استخدامها كاسم بلد واسعة جدا وينبغي تضييق نطاقها. وفيما يتعلق بمجال التوافق المحتمل رقم 2، أشار الوفد إلى ضرورة حماية حقوق المستخدمين الحاليين الذين قد يستخدمون أسماء البلدان بصورة مشروعة في العلامات التجارية التي أصبحت معروفة جيدا ولها شهرة وتميز في السوق المحلية.

75. وشكر الرئيس الوفود التي ردت على الاستبيان وأسهمت في المناقشة المفيدة بشأن قضية أسماء البلدان، ودعا الوفود إلى تبادل الآراء بشأن هيكل الجلسة الإعلامية المقترحة في الدورة المقبلة للجنة.

76. وتحدث وفد الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وأعرب عن رغبته في إظهار انفتاحه على مواصلة العمل بشأن المسألة قيد النظر. وبالنظر إلى التعليقات التي أبدتها الدول الأعضاء الأخرى، لاسيما فيما يتعلق بممارسات الفحص، رأى الوفد أنه سيكون من المفيد دراسة مختلف الممارسات والاختلافات من أجل التعلم منها.

77. وأعرب وفد آيسلندا عن تأييده للاقتراح المقدم من الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

78. ورأى وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) أن هناك ضرورة لمواصلة المناقشة بشأن حماية أسماء البلدان على سبيل الأولوية، ووضع إطار قانوني لمنع تسجيل أسماء البلدان أو استخدامها كعلامات تجارية. وفيما يتعلق بالخطوة التالية، وفي إشارة إلى أن التحليل الحالي يتعلق فقط بالمجالات المحتملة للتوافق رقم 1 و2 و5 و6، رأى الوفد ضرورة اتخاذ إجراءات فيما يتعلق بالمجالات رقم 3 ورقم 4 للحصول على صورة كاملة وواضحة بشأن هذه المسألة. وفيما يتعلق بالاقتراح الداعي إلى عقد جلسة إعلامية بشأن القضية في الدورة المقبلة للجنة، أعرب الوفد عن تفضيله لذلك.

79. وسلط وفد جمهورية مولدوفا الضوء على الاهتمام بمناقشة تجارب وممارسات مختلف البلدان، وأيد فكرة عقد جلسة إعلامية لمدة نصف يوم.

80. واقترح الرئيس أن يكون هناك استراحة لمناقشة هيكل الجلسة الإعلامية.

[تعليق العمل]

81. وشكر الرئيس الوفود على مساهمتها مع الأمانة في صياغة هيكل الجلسة الإعلامية بشأن أسماء البلدان.

82. وأعرب وفد إندونيسيا عن اتفاقه مع الشكل المقترح وعن اهتمامه بتقاسم ممارسات بلاده والاستماع إلى الممارسات الأخرى.

83. وأشار الرئيس، ردا على سؤال طرحه وفد إندونيسيا، إلى أنه سيتم تنظيم الجلسة الاعلامية لمدة نصف يوم.

84. واقترح وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) ترك المناقشة مفتوحة بشأن مجالي التوافق رقم 3 ورقم 4، اللذين لم يتم مناقشتهما، من أجل التوصل إلى فهم أفضل للوضع.

85. وذكر الرئيس أن مجالات التوافق رقم 3 و4 ستظل مفتوحة للمناقشة في الدورة المقبلة للجنة العلامات.

86. وسأل وفد إندونيسيا عما إذا كانت الدول الأعضاء ستُدعى إلى إرسال تعليقات بشأن مجالات التوافق رقم 3 ورقم 4.

87. وأوضحت الأمانة أن الوثيقة SCT/38/2 تتضمن تحليلا لجميع التعليقات الواردة في جميع مجالات التوافق.

88. وتحدث وفد الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وأعرب عن اعتقاده بأن العمل المتعلق بمجالي التوافق رقم 3 و4 سيؤدي إلى اتباع نهج يتمتع بتوافق في الآراء. ولذلك، تساءل الوفد عن الحاجة إلى متابعة تحليل تلك المجالات.

89. وأشار وفد إندونيسيا إلى أن قانون العلامات التجارية الإندونيسي قد تغير مؤخرا وقد يرغب في إرسال تعليقات بشأن مجال التوافق رقم 3.

90. وبعد تبادل للآراء، التمس الرئيس من الأمانة أن تنظّم، في الدورة التاسعة والثلاثين للجنة، جلسة إعلامية تدوم نصف يوم في شكل مائدة مستديرة بإشراف ميسّر تتناول فحص المكاتب للعلامات التجارية التي تتألف من أسماء بلدان أو تحتوي عليها، وتراعي وجهات نظر المستخدمين، باتباع الهيكل التالي: "1" مقدمة؛ و"2" التشريعات المحدّدة؛ و"3" الملك العام مقابل التميّز؛ و"4" العلامة اللفظية مقابل العلامة المركّبة؛ و"5" منظور المستهلك المعني/المعنى الثانوي/ما الذي يُعتبر اسم بلد؛ و"6" التنبيهات/إنقاصات السلع والخدمات/الاستثناءات/الممارسات الأخرى؛ و"7" ملاحظات ختامية.

91. وأشارت بعض الوفود إلى لزوم أن يُدرج مجالا التوافق رقم 3 و4 أيضا في تحليل الوثيقة SCT/38/2 في المرحلة الراهنة، بينما التمست وفود أخرى أن تظلّ الوثيقة كما هي.

92. وأشار الرئيس إلى أن الوثيقة SCT/37/3 Rev. ستظل مفتوحة أمام الوفود لمزيد من التعليقات والمساهمات الأخرى.

مستجدات عن الجوانب المتصلة بالعلامات التجارية في نظام أسماء الحقول (DNS)

93. استندت المناقشات إلى الوثيقة SCT/38/3.

94. وشكر وفد سويسرا الأمانة على التحديث الوارد في الوثيقة وأعرب عن تأييده لعمليات الرصد والتحديث المستمرين من جانب الأمانة في نظام أسماء الحقول. وأعرب وفد سويسرا عن قلقه بشأن مراجعة هيئة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة (آيكان) لآليات حماية الحقوق في نظام أسماء الحقول. كما أشار الوفد إلى أن هيكل الآيكان يحبذ مصالح التسجيل بما يضر بحماية أسماء البلدان والمؤشرات الجغرافية، وأشار كذلك إلى أنه من غير المرجح أن يتغير ذلك فيما يتعلق بالسياسة الموحدة لتسوية المنازعات المتعلقة بأسماء الحقول (UDRP). وأعرب الوفد عن مخاوف أخرى بشأن أسماء البلدان والمؤشرات الجغرافية التي تطلبها كيانات خاصة في توسيع الآيكان لنظام أسماء الحقول في المستقبل.

95. وتحدث وفد جورجيا نيابة عن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وشكر الأمانة على الإبقاء على هذا البند في جدول الأعمال وعلى التحديث المستمر بشأن الجوانب المتعلقة بالعلامات التجارية في نظام أسماء الحقول. وبالنظر إلى التحديات التي تفرضها الطبيعة العالمية للإنترنت، أعرب وفد مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق عن امتنانه لآليات حماية الحقوق التي وُضعت من خلال عمليات الويبو بشأن أسماء الحقول على الإنترنت وشجع تعاون الآيكان في استعراض مثل هذه الآليات. كما أعرب وفد المجموعة عن تقديره لاستمرار إدارة الويبو لآليات فعالة لتسوية المنازعات من أجل التصدي للتسجيلات المسيئة لأسماء الحقول ورصد استعراضاتها. وأعرب وفد المجموعة عن دعمه لعمل الأمانة في مجال السياسات وإبقاء الدول الأعضاء على علم بالتطورات المستقبلية.

96. وشكر وفد فرنسا الأمانة على التحديث الوارد في الوثيقة. وأعرب الوفد عن شواغله المشتركة مع وفد سويسرا بشأن مراجعة الآيكان لآليات حماية الحقوق، بما في ذلك السياسة الموحدة لتسوية المنازعات المتعلقة بأسماء الحقول. وأشار وفد فرنسا إلى أهمية السعي لحماية أسماء البلدان والمؤشرات الجغرافية في نظام أسماء الحقول، لاسيما مقابل مصالح المضاربين التجاريين.

97. وشكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية الأمانة على التحديث الوارد في الوثيقة. وأشار الوفد إلى أنه فيما يتعلق باستعراض السياسة الموحدة لتسوية المنازعات المتعلقة بأسماء الحقول، فإن النظام يعمل بشكل جيد لحماية العلامات التجارية، لكنه أشار إلى أن هناك أشخاصا داخل مجتمع الآيكان قد يرغبون في رؤية التغييرات التي أُدخلت على السياسة الموحدة لتسوية المنازعات المتعلقة بأسماء الحقول. وأشار الوفد إلى أن الإدراج المقترح لمزيد من المعرفات في السياسة الموحدة لتسوية المنازعات المتعلقة بأسماء الحقول يمكن أن يثير المخاوف بشأن الأداء الإيجابي الحالي للسياسة الموحدة لتسوية المنازعات بالنسبة للعلامات التجارية. كما أشار وفد الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن اللجنة الاستشارية الحكومية ستناقش معرفات الهوية الجغرافية في اجتماع الآيكان في أبو ظبي بالإمارات العربية المتحدة، وأن ممثلين عن الوفد قد حضروا اجتماع الآيكان لتعزيز مصالحها في مثل هذه القضايا. وحث الوفد الدول الأعضاء الأخرى على أن تحذو حذوها، وأثار أسئلة حول طبيعة المحادثات في الآيكان ولجنة العلامات.

98. وأعرب ممثل الرابطة الدولية للعلامات التجارية عن دعمه للأمانة فيما يتعلق باستعراض آليات حماية الحقوق في نظام أسماء الحقول، وأشار إلى أهمية السياسة الموحدة لتسوية المنازعات لنظام أسماء الحقول الذي يعمل بشكل جيد وموثوق به. وأعرب ممثل الرابطة عن قلقه إزاء التآكل المحتمل لفعالية السياسة الموحدة لتسوية المنازعات في مراجعة الآيكان، مشيرا إلى أن مثل هذا الاستعراض قد يبدأ في غضون العام القادم. كما أشار ممثل الرابطة إلى أنه في دراسة حديثة لأعضائها، جاءت السياسة الموحدة في المرتبة الأولى من حيث الفعالية فيما بين آليات حماية الحقوق في نظام أسماء الحقول. وحث ممثل الرابطة الدول الأعضاء على العمل مع اللجنة الاستشارية الحكومية التابعة للآيكان لضمان أن فوائد السياسة الموحدة لتسوية المنازعات مفهومة تماما، مؤكدا أن الدعم الحكومي ضروري للحفاظ على السياسة الموحدة لتسوية المنازعات كوسيلة فعالة للفصل في حالات واضحة من السطو الإلكتروني والتسجيل عن سوء نية لأسماء الحقول. وأشار إلى أن الويبو حافظت على محفل دولي يتسم بالكفاءة والنزاهة من أجل تسوية مثل هذه المواقف وينبغي أن تستمر في ذلك.

99. وأبرز الرئيس أهمية مواصلة رصد التطورات بنظام أسماء الحقول.

100. نظرت اللجنة في الوثيقة SCT/38/3 والتمست من الأمانة اطلاع الدول الأعضاء على المستجدات المستقبلية ذات الصلة بالعلامات التجارية في نظام أسماء الحقول.

البند 6 من جدول الأعمال: المؤشرات الجغرافية

101. استندت المناقشات إلى الوثائق SCT/30/7 و SCT/31/7 و SCT/31/8/Rev.7 و SCT/34/6.

102. وتحدث وفد الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه وشكر أمانة الويبو على تنظيم الجلسة الإعلامية المثيرة للاهتمام والمثمرة في الاجتماع الأخير الذي يعتبر أساسا جيدا لتبادل الآراء بشأن أنظمة حماية المؤشرات الجغرافية، لاسيما المؤشرات الجغرافية في نظام أسماء الحقول. وشكر الرئيس على اقتراحه بشأن المضي قدما في العمل بشأن هذه المسألة، وشدد على أن برنامج العمل، امتثالا لولاية لجنة العلامات، ينبغي ألا يهدف إلى تفسير أو تنقيح أحكام اتفاق لشبونة أو وثيقة جنيف. وعلاوة على ذلك، ينبغي لبرنامج العمل أن يتفادى الازدواجية في العمل الذي أنجزته اللجنة أو الذي تغطيه المعاهدات وأنظمة الملكية الفكرية القائمة التي تديرها الويبو، ولا ينبغي أن يركز على موضوعات عامة مثل تعريف موضوع الحماية. ورأى وفد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أن بعض العناصر الواردة في اقتراح الرئيس بشأن تطبيق

المؤشرات الجغرافية وتسجيلها ذات طابع إجرائي، وبالتالي تتصل من قريب أو بعيد بالمقترحات التي ستُناقش في اللجنة وفقا لقرار الجمعية العامة لعام 2015. وينبغي للجنة أن تحشد وقتها ومواردها لإضافة قيمة إلى عملها، وأن تركز، لهذا الغرض، على مواضيع محددة مثل مناقشة موضوعية بشأن المؤشرات الجغرافية في نظام أسماء الحقول، وهو موضوع حاسم يثير قلقا ملموسا بالنسبة لأصحاب المصلحة. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن المناقشة التي دارت خلال الدورة السابقة والتي تناولت هذه المسألة مباشرة للمرة الأولى في العقد الماضي قد مهدت الساحة لإجراء مزيد من المناقشات المتعمقة. ورحب الوفد بالبند المتعلق بنظام أسماء الحقول، وأعلن أنه سيقترح إدخال تعديلات على اقتراح الرئيس، بهدف التوضيح بأن العمل ينبغي أن يركز على حماية المؤشرات الجغرافية وأسماء البلدان والمصطلحات الجغرافية على شبكة الإنترنت وفي نظام أسماء الحقول، بما في ذلك أسماء الحقول العليا وأسماء الحقول العليا المكوّنة من أسماء عامة وأسماء الحقول العليا المكوّنة من رموز البلدان، استنادا إلى المقترح الوارد في الوثيقة SCT/31/8/Rev.7. وأعرب الوفد عن قلقه بشأن البند الأول من اقتراح الرئيس، الذي يبدو عاما في نطاقه، ورأى أنه ينبغي بدلا من ذلك أن يكون أكثر واقعية ويستهدف قضايا محددة. وفي رأيه أن النص الحالي سيؤدي إلى مخزون للنظم القائمة المعروفة لدى اللجنة، كما هو مبين في الوثيقتين SCT/8/4 وSCT/9/4، التي يعود تاريخها إلى عام 2002. وينبغي للجنة وضع استبيان هادف يهدف إلى جمع معلومات مفيدة للسماح بإجراء مناقشات هادفة لصالح أصحاب المصلحة. وشدد الوفد على أن إعداد الاستبيان ينبغي أن يقتصر على أعضاء الويبو. وأعرب وفد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه عن اعتقاده بأنه ينبغي إدخال تعديلات على نص اقتراح الرئيس، لاسيما في صياغة البندين (1) و(2). وفي هذا الصدد، اقترح الوفد إدراج إشارات محددة إلى المؤشرات الجغرافية في كل من النقاط الفرعية الواردة في إطار النقطة (1) من الاقتراح، واقترح إضافة إشارة إلى "آليات الإنفاذ". كما أشار الوفد إلى ضرورة تعديل الجدول الزمني ليأخذ في الحسبان الوقت الذي انقضى منذ المناقشات السابقة بشأن الاقتراح وضمان توافق الجدول الزمني المتفق عليه مع الاحتياجات العملية. وأعرب وفد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه عن تأييده لبعض التعديلات التي اقترحها وفد سويسرا في الدورة السابقة، وأفاد بأنه سيقدم اقتراحاته النصية الخاصة للنظر فيها في المناقشات الإضافية خلال الاجتماع، على أمل أن تسهل المناقشات الرامية إلى واعتماد خطة عمل لمواصلة المناقشات بشأن حماية المؤشرات الجغرافية في لجنة العلامات.

103. وأكد وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) من جديد على أن عمل لجنة العلامات لا ينبغي أن يفسر بأي حال من الأحوال أحكام اتفاق لشبونة أو وثيقة جنيف لاتفاق لشبونة أو يستعرضها. وأعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي للجنة أن تلتزم بولايتها وأن تتفادى الازدواجية في العمل الذي أنجزته أو تم تغطيته في المعاهدات وأنظمة الملكية الفكرية القائمة التي تديرها الويبو. وأشار الوفد إلى أن اقتراح الرئيس بشأن العمل المستقبلي بشأن هذه المسألة يشكل أساسا جيدا لمزيد من المناقشة وأعرب عن تقديره للاقتراح الذي تقدم به وفد الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

104. وتحدث وفد جورجيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق وأحاط علما بالمقترحات المختلفة المطروحة على الطاولة بما في ذلك اقتراح الرئيس بشأن تجميع قائمة بالأسئلة التي ستشكل أساسا جيدا لاستبيان بشأن العمل في المستقبل حول المؤشرات الجغرافية في لجنة العلامات. وذكر أن هذا النهج يمكّن من تبادل الآراء بشأن سمات وخبرات وممارسات مختلف نظم حماية المؤشرات الجغرافية الوطنية والإقليمية وحماية المؤشرات الجغرافية على الإنترنت والمؤشرات الجغرافية وأسماء البلدان في نظام أسماء الحقول. وأعرب وفد المجموعة عن تأييده للاقتراح الذي قدمه وفد الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، والذي يعد في رأيه مكملا لاقتراح الرئيس ومعدلا له. وأفاد أن المجموعة تتطلع إلى إدخال تعديلات على اقتراح الرئيس وفقا لذلك، من أجل وضع خطة عمل متوازنة بشأن المؤشرات الجغرافية في لجنة العلامات.

105. وأشار وفد البرازيل إلى أن المناقشات بشأن المؤشرات الجغرافية، لاسيما بشأن حماية أسماء البلدان والأسماء الجغرافية في نظام أسماء الحقول، كانت موضع اهتمام متزايد للبرازيل. ورأى الوفد أن اقتراح الرئيس يتفق مع مصالح بلاده. وأشار الوفد إلى أن تحديد حقول المستوى الأعلى العامة الجديدة ينبغي أن يستند إلى مبدأ حماية الأسماء الجغرافية. ورأى أنه ينبغي حماية

هذه الأسماء من التسجيل غير المبرر عندما تشمل الشعوب والمجتمعات المحلية والتراث التاريخي والشبكات الاجتماعية التقليدية التي يمكن أن تتأثر مصلحتها العامة بتخصيص حقول المستوى الأعلى العامة للكيانات الخاصة التي تشير مباشرة إلى تلك المناطق. وذكر الوفد أن تقرير مشروع الويبو الأول بشأن أسماء الحقول على الإنترنت ركز في عام 1999 على المسائل المتعلقة بالعلامات التجارية وأسماء الحقول. وطبقت الآيكان توصيات هذا التقرير إلى حد كبير، وأدت إلى تنفيذ نظام إداري ناجح لتسوية المنازعات المتعلقة بأسماء الحقول التي تنطوي على العلامات التجارية، فضلا عن أنظمة أفضل الممارسات لهيئات تسجيل أسماء الحقول، والتي صُممت لتجنب مثل تلك المنازعات. غير أن عددا من المسائل، من بينها المؤشرات الجغرافية، والمؤشرات المتعلقة بالمصدر أو المصطلحات الجغرافية، قد تم تحديدها على أنها خارج نطاق تقرير الويبو الأول، الأمر الذي يتطلب عملا إضافيا. وذكر أن تقرير مشروع الويبو الثاني بشأن أسماء الحقول على الإنترنت الذي نشر في عام 2001، تناول تلك المسائل المعلقة. ونقل الوفد أحد الاستنتاجات الرئيسية لهذا التقرير الثاني: "يقدم التقرير دليلا ملموسا على تسجيل أسماء البلدان والأماكن داخل البلدان والشعوب الأصلية على نطاق واسع، كأسماء حقول من قبل أشخاص غير مرتبطين بالبلدان أو الأماكن أو الشعوب. بيد أن هذه المجالات لا تشملها القوانين الدولية القائمة، وينبغي اتخاذ قرار بشأن ما إذا كان ينبغي وضع هذه القوانين". وذكر أنه عقب التوصيات المقدمة إلى الدول الأعضاء في الويبو وإلى الآيكان، وضعت اللجنة الاستشارية الحكومية التابعة للآيكان مبادئ عام 2007 بشأن حقول المستوى الأعلى العامة الجديدة وأوصت بأن تتجنب الآيكان أسماء البلدان أو المناطق أو الأماكن ما لم تأذن بها الحكومات أو الهيئات العامة ذات الصلة. ورأى الوفد أنه على الرغم من بعض التقدم، لم تعالج الآيكان بعد مسألة حماية المؤشرات الجغرافية والمصادر الجغرافية في نظام أسماء الحقول. وفي هذا السياق، لم تكمن المسألة في ما إذا كانت هناك حماية كافية للمؤشرات الجغرافية والمصادر الجغرافية، ورأى الوفد أن الأمر ليس كذلك، بل هو مسألة كيفية وضع وتنفيذ اقتراح متوازن يأخذ في الاعتبار المصالح المتنافسة بين البلدان ومسجلي اسماء الحقول ومستخدمي الإنترنت بشكل عام.

106. وشكر وفد آيسلندا الرئيس على الاقتراح الوارد في الوثيقة SCT/38/4 وأعرب عن تأييده لتجميع قائمة بالأسئلة. وذكر الوفد أنه يرغب في إضافته إلى قائمة الدول التي تؤيد الاقتراح الوارد في الوثيقة SCT/31/8 Rev.7.

107. وتحدث وفد إندونيسيا بصفته الوطنية، وأعرب عن اهتمامه الكبير بإحراز تقدم في هذه المسائل في اللجنة. وأفاد أن إندونيسيا فخورة جدا بممارساتها طويلة الأمد الخاصة بالطهي والتقاليد الحرفية والخبرات المحلية الكامنة وراء أسماء المنتجات. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن المؤشرات الجغرافية تشكل وسيلة لحماية تلك الممارسات، وفي الوقت نفسه تعزز من التنمية الاقتصادية، وتساهم في خلق فرص العمل وزيادة دخول المزارعين، فضلا عن تحسين القوى الاجتماعية للمجتمعات المحلية. وبالنظر إلى أن الوثيقة SCT/38/4 تتفق إلى حد كبير مع مصالحها بشأن الطريقة التي يمكن للجنة المضي قدما في إطار هذا البند من جدول الأعمال، فإنه يتطلع إلى دراسة الاقتراح الجديد الذي قدمه وفد الاتحاد الأوروبي. وأعرب الوفد عن اهتمامه بالفهم والتعلم من مختلف أشكال الحماية التي اعتمدتها مختلف الدول الأعضاء ودعا إلى المضي قدما في الجزء الأول من الوثيقة SCT/38/4. وفيما يتعلق بحماية المؤشرات الجغرافية على الإنترنت والمؤشرات الجغرافية والمصطلحات الجغرافية وأسماء البلدان في نظام أسماء الحقول، توقع الوفد أن تعالج لجنة العلامات تسجيل أسماء الحقول التي تنتهك المؤشرات الجغرافية المحمية والمصطلحات الجغرافية واستخدامها، وأعرب عن أمله في أن تعتمد اللجنة خطة عمل متوازنة.

108. وأحاط وفد سويسرا علما بالرغبة التي أعرب عنها عدد من الوفود بشأن تبادل المعلومات عن النظم الوطنية والإقليمية لحماية المؤشرات الجغرافية. وذكر أنه كما كان الحال في الدورات السابقة للجنة، ستسهم بلاده سويسرا إسهاما بنّاء في المناقشات المتعلقة بهذا الموضوع. وأبلغ الوفد اللجنة بأن سويسرا قدمت في 18 سبتمبر 2017 إلى مجلس اتفاق تريبس استكمالا لردودها على الاستبيان بشأن الفحص وفقا للمادة 24(2) من اتفاق تريبس المتعلقة بالمؤشرات الجغرافية. وأفاد الوفد أنه بالنظر إلى أن اقتراح الرئيس (الوثيقة SCT/38/4) هو أساس جيد جدا للعمل، فإن التعديل الذي اقترحه وفد الاتحاد الأوروبي، رهنا بالنظر المفصل في النص، يبدو واعدا للتوصل إلى توافق في الآراء لفائدة العمل الموضوعي في اللجنة. وذكر الوفد أن سويسرا تؤيد الموقف الذي أعرب عنه وفد البرازيل بشأن أهمية حماية أسماء الحقول والأسماء الجغرافية الأخرى

والمؤشرات الجغرافية في نظام أسماء الحقول، وبشكل عام على شبكة الإنترنت. ولذلك ينبغي لخطة العمل التي اعتمدتها اللجنة أن تأخذ هذه المسائل المختلفة في الحسبان بطريقة متوازنة.

109. وأفاد وفد باكستان أن المناقشات بشأن المؤشرات الجغرافية ينبغي أن تحظى بالوقت والنظر، وينبغي أن تنفصل عن المناقشات ذات الصلة في المنتديات الأخرى. وعلق الوفد أهمية كبيرة على حماية الزراعة والأصول التقليدية في ظل نظام المؤشرات الجغرافية. وأعرب وفد باكستان عن تقديره لاقتراح الرئيس، حيث تناول تجارب وممارسات مختلف نظم حماية المؤشرات الجغرافية الوطنية والإقليمية وحماية المؤشرات الجغرافية على شبكة الإنترنت. ورأى الوفد أن تجميع الأسئلة والردود المتعلقة بجوانب مختلفة من الموضوع من شأنه أن يوفر رؤية ومعرفة للمضي قدما في إطار هذا البند من جدول الأعمال. وأعرب وفد باكستان عن رغبته في أن يؤكد من جديد تأييده للاقتراح الوارد في الوثيقة SCT/31/8 Rev.7، وشجع على توسيع نطاق السياسة الموحدة لتسوية المنازعات المتعلقة بأسماء الحقول لتشمل مؤشرات جغرافية مثل العلامات التجارية والمعلومات بشأن منشأ المنتجات. وذكر أن السبب هو أن أسماء الحقول أصبحت بالغة الأهمية في العصر الرقمي لأنها أنشأت صلة بين التجارة والمستهلكين. ولذلك، من الضروري وضع آليات للحد من اختلاس المؤشرات الجغرافية وأسماء البلدان كأسماء حقول. وأيد الوفد الدراسة المقترحة، معتبرا أنها ستسلط الضوء على ضرورة وأهمية إدراج المؤشرات الجغرافية في نظام أسماء الحقول.

110. وأعرب وفد شيلي عن تقديره ودعمه لاقتراح الرئيس الذي يتناول أحد العناصر الفنية الرئيسية للمبادرات الثلاث القائمة فيما يتعلق بالمؤشرات الجغرافية، تمشيا مع ولاية اللجنة. وأكد من جديد أن المؤشرات الجغرافية تشكل في شيلي جانبا هاما من جوانب الملكية الفكرية التي تضيف قيمة إلى قطاع الصناعة. ورأى الوفد أن تبادل المعلومات بشأن المؤشرات الجغرافية سيساعد على فهم الخصائص المحددة للنظم الوطنية وكيفية ارتباطها بمواضيع أخرى، مثل حمايتها على الإنترنت وفي نظام أسماء الحقول، فضلا عن ارتباطها بالمصطلحات الجغرافية وأسماء البلدان. وفي هذا السياق، اعتبر الوفد نتائج الندوة الدولية بشأن المؤشرات الجغرافية التي نظمتها الويبو في يانغتشو بالصين في عام 2017 والتي ضمت 290 مندوبا من بينهم ممثلي الإدارات الوطنية والمنتجين وخبراء الملكية الفكرية بمثابة مصدر قيم للمعلومات. وأيد وفد شيلي اقتراح الرئيس الوارد في الوثيقة SCT/38/4، وحث اللجنة على المضي قدما في اتخاذ إجراءات ملموسة على النحو المقترح فيه. وأعرب الوفد عن التزامه بالمشاركة بنشاط في إعداد الاستبيان الذي اقترحه الرئيس، وذكر أنه سينظر بعناية في أي طلبات تعممها الأمانة العامة بشأنه.

111. وأعرب وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) عن تأييده للتعديلات التي اقترحها وفد الاتحاد الأوروبي نيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

112. وأشار الرئيس إلى أن عددا من الوفود قد أعرب عن تأييده لاقتراحه، ودعا الدول الأعضاء المهتمة إلى عقد مشاورات غير رسمية على أساس الوثيقة SCT/38/4، مع مراعاة التعديلات التي اقترحها وفد الاتحاد الأوروبي، نيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

[تعليق العمل]

113. واستأنف الرئيس الدورة، وأبلغ اللجنة بنتائج المشاورات غير الرسمية وقرأ خطة عمل اللجنة على النحو التالي:

"أتاحت الجلسة الإعلامية التي عُقدت في 28 مارس 2017، معلومات مفيدة بشأن "1" خصائص وتجارب وممارسات مختلف الأنظمة الوطنية والإقليمية لحماية المؤشرات الجغرافية، و"2" حماية المؤشرات الجغرافية على شبكة الإنترنت، والمؤشرات الجغرافية وأسماء البلدان في نظام أسماء الحقول: أسماء الحقول العليا المكوّنة من أسماء عامة

وأسماء الحقول العليا المكوّنة من رموز البلدان. وكانت الجلسة الإعلامية أساسا مناسبا لاستهلال تبادل للآراء حول النقطتين "1" و"2" المذكورتين أعلاه.

وعقب المناقشات التي جرت في الدورتين السابعة والثلاثين والثامنة والثلاثين للجنة ومن أجل تبادل المزيد من المعلومات وتعزيز الحوار البنّاء بشأن هذين الموضوعين، يلتمس الرئيس من الأمانة تجميع قائمة بالأسئلة المقترحة من الأعضاء ومنظمات الملكية الفكرية الحكومية الدولية التي لديها صفة مراقب[2]، لكي تنظر فيها اللجنة، ويمكن أن تشكّل الأساس لاستبيان يُوزّع على الأعضاء والمنظمات المذكورة آنفا[3]. وستُنظّم قائمة الأسئلة وفقا للمواضيع التالية:

أولا - الأنظمة الوطنية والإقليمية الكفيلة بتوفير الحماية لبعض المؤشرات الجغرافية

- أساس الحماية (العلامة/المؤشر موضوع الحماية، السلع/الخدمات المشمولة، وغير ذلك).
- الطلب والتسجيل (استحقاق الإيداع، محتوى الطلب، أسباب الرفض، الفحص والاعتراض، الملكية/حق الاستخدام، طلبات الحماية المقدمة من بلدان أخرى...).
- نطاق الحماية والحق في اتخاذ إجراء والإنفاذ.

ثانيا - استخدام/إساءة استخدام المؤشرات الجغرافية وأسماء البلدان والمصطلحات الجغرافية على الإنترنت وفي نظام أسماء الحقول، بما في ذلك أسماء الحقول العليا وأسماء الحقول العليا المكوّنة من أسماء عامة وأسماء الحقول العليا المكوّنة من رموز البلدان (أمثلة، حالات، آليات لمعالجة إساءة الاستخدام، أساس الحماية حسب الاقتضاء).

ويلتمس الرئيس أيضا من الأمانة أن تصف الحالة الراهنة للمؤشرات الجغرافية وأسماء البلدان وغيرها من المصطلحات الجغرافية في نظام أسماء الحقول، بغية أن تواصل اللجنة المناقشات بشأن هذه المسألة. وسيُضاف ذلك الوصف إلى تحديث نظام أسماء الحقول المُقدم إلى اللجنة.

وفيما يلي التخطيط لما ورد أعلاه:

- في نوفمبر 2017، ترسل الأمانة تعميما تدعو فيه الأعضاء والمنظمات المذكورة آنفا إلى اقتراح الأسئلة المشار إليها أعلاه.
- يعرض الأعضاء و والمنظمات المذكورة آنفا أسئلتهم على الأمانة في موعد أقصاه 6 فبراير 2018.
- تصدر الأمانة، بحلول نهاية فبراير 2018، وثيقة تُجمّع فيها الأسئلة، لتنظر فيها اللجنة في دورتها التاسعة والثلاثين.
- تنظر اللجنة، في دورتها التاسعة والثلاثين، في الوثيقة المذكورة أعلاه، بغية إصدار الاستبيان للأعضاء والمنظمات المذكورة آنفا، وفي دورتها الأربعين، تنظر في وثيقة من إعداد الأمانة تُجمّع فيها كل الردود على الاستبيان. وعلاوة على ذلك، تنظر اللجنة في دورتها التاسعة والثلاثين في الوصف المذكور أعلاه للحالة الراهنة.

114. واعتمدت اللجنة الدائمة خطة عملها بشأن المؤشرات الجغرافية، على النحو المبين أعلاه.

---

[2] أي المنظمات التي تتولى، بموجب معاهدة إنشائها، مسؤولية حماية حقوق الملكية الصناعية.

[3] يخرج استعراض الاتفاقات المتعددة الأطراف عن نطاق هذا النشاط.

البند 7 من جدول الأعمال: اعتماد ملخص الرئيس

115. اعتمدت لجنة العلامات ملخص الرئيس كما ورد في الوثيقة SCT/38/5.

البند 8 من جدول الأعمال: اختتام الدورة

116. تحدث وفد كوستاريكا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وشكر الرئيس على عمله في الجلسات العامة والاجتماعات غير الرسمية، كما شكر الأمانة على إعداد الوثائق والاجتماع، وشكر المترجمين الفوريين الذين أتاحوا للجنة تحقيق نتائج جيدة. كما أعرب الوفد عن تقديره للجهود التي بذلت في الجلسة الإعلامية عن تصاميم واجهة المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط. وبالنظر إلى الأهمية التي توليها مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي إلى مسألة حماية أسماء البلدان، أعرب الوفد بشكل خاص عن تطلعه إلى الجلسة الاعلامية الخاصة بتلك المسألة وإلى مناقشة العمل المستقبلي خلال الاجتماع القادم للجنة العلامات. وفيما يتعلق بالعمل المقترح بشأن المؤشرات الجغرافية، أعرب وفد مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي عن سعادته البالغة لرؤية التقارب بشأن هذه المسألة ورغبته في مواصلة العمل بشكل بناء بشأن خطة العمل.

117. وأعرب وفد جورجيا، متحدثا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، عن شكره للرئيس على توجيهه الماهر من خلال عمل اللجنة وشكر الأمانة على الجهود القيمة التي استُثمرت في الإعداد للاجتماع، كما شكر جميع الوفود على بياناتهم البناءة، الأمر الذي مكن من إحراز تقدم بشأن قضايا مختلفة في إطار جدول أعمال اللجنة واعتماد الأعمال المقبلة بشأن المؤشرات الجغرافية. ورأى الوفد أن الأسبوع أثبت أنه فرصة للحوار الرسمي وغير الرسمي الذي ساعد على المضي قدما في تحقيق الأهداف المشتركة. وشكر الأمانة على جهودها المستثمرة في تنظيم الجلسة الإعلامية وتوفير متحدثين مؤهلين لتبادل الخبرات والممارسات المتعلقة بحماية تصاميم واجهة المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط، وذكر أن الجلسة كانت بمثابة إمكانية مثالية للمساعدة في إيجاد حلول من أجل النهوض بعمل اللجنة. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى أن تتناول الدورة المقبلة بنود جدول الأعمال بطريقة بناءة.

118. وتحدث وفد السنغال باسم مجموعة البلدان الأفريقية وأعرب مجددا عن امتنانه وتهنئته للرئيس على النتائج الهامة التي تحققت خلال دورة اللجنة ومن بينها الاتفاق بين الدول الأعضاء بشأن تنظيم جلسة إعلامية في الدورة المقبلة بشأن فحص المكاتب للعلامات التجارية التي تتألف من أسماء البلدان أو تحتوي عليها، مع مراعاة وجهات نظر المستخدمين، فضلا عن برنامج عمل بشأن المؤشرات الجغرافية. وأعرب الوفد عن ارتياحه لروح التعاون البناءة التي سادت خلال الاجتماع، وأعرب عن أمله في أن يستمر ذلك في الدورات المقبلة للجنة العلامات، وكذلك داخل الويبو. وأعرب الوفد عن التزام المجموعة الأفريقية بتقديم مساهمتها الإيجابية لتمكين مختلف المكاتب من الحصول على الأدوات الملائمة للاضطلاع بعملها. كما أعرب الوفد عن شكره للأمانة على ما أبدته من احتراف، وشكر أيضا المترجمين الفوريين الذين يسروا الجلسات غير الرسمية والجلسات العامة، كما شكر جميع الوفود التي ساهمت في المناقشات.

119. وتحدث وفد الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه وهنأ الرئيس على نجاح هذا الاجتماع. وذكر أن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل مستقبلي بشأن المؤشرات الجغرافية، وهي جائزة أُبعدت عن اللجنة لفترة طويلة، تمثل معلما هاما في عمل اللجنة الدائمة. وشدد الوفد على أن اللجنة قد أحرزت تقدما جيدا في تعزيز التفاهم بشأن المسائل المحيطة بأسماء البلدان، وأعرب عن تطلعه إلى الجلسة الإعلامية في الاجتماع التالي، وأعرب عن ثقته في أنها ستكون مفيدة مثل الجلسة الإعلامية بشأن تصاميم واجهة المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط. كما أعرب الوفد عن رغبته في أن يثني على الروح البناءة التي أبدتها جميع الوفود في المناقشات، وأبرز دور الأمانة التي أتاح عملها الممتاز سلاسة الإجراءات، كما أعرب عن شكره للمترجمين الفوريين والتحريريين على المساهمة في فهم أفضل.

120. وتحدث وفد إندونيسيا باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ وشكر الرئيس على قيادته في توجيه الاجتماع نحو خاتمة ناجحة. وهنأ الأمانة وأعضاء اللجنة على الجلسة الإعلامية المثمرة بشأن تصاميم واجهة المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط، وأعرب عن تقديره لجميع المتحدثين في تلك الدورة. وذكر الوفد أن المجموعة لا تزال ملتزمة بعمل اللجنة. وأشار إلى استنتاج مفاده أن اللجنة ينبغي أن تلتزم بقرار الجمعية العامة فيما يتعلق بعقد مؤتمر دبلوماسي بشأن معاهدة قانون التصاميم الصناعية، وأن مجموعة آسيا والمحيط الهادئ متفائلة من أنه سيتم التوصل إلى نتيجة متفق عليها بصورة متبادلة بشأن هذه المسألة في أقرب فرصة متاحة. وأعرب الوفد عن ترحيبه بالخطوة التالية بشأن حماية أسماء البلدان، وعن أمله في أن تسترشد اللجنة بالجلسة الإعلامية المزمع عقدها للمضي قدما بشأن هذه المسألة، كما أعرب عن التزامه وتطلعه إلى المشاركة بنشاط. كما أشاد وفد مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ بجميع الدول الأعضاء في التوصل إلى نتيجة مقبولة للأطراف بشأن خطة العمل حول المؤشرات الجغرافية. ورأى الوفد أن اللجنة الدائمة أحرزت تقدما كبيرا وأعرب عن أمله في أن يستمر ذلك في الاجتماعات المقبلة وكذلك في لجان الويبو الأخرى. وفي الختام، شكر وفد مجموعة آسيا والمحيط الهادئ المجموعات الإقليمية والمنسقين الإقليميين وجميع الدول الأعضاء، وكذلك الرئيس والأمانة على التحضير للاجتماع، بما في ذلك خدمات المؤتمرات وخدمات المترجمين الفوريين.

121. وشكر وفد الصين الأمانة على عملها الذي أتاح اجتماعا سلسا وكذلك الدول الأعضاء على مشاركتها النشطة. وأفاد أنه بالنظر إلى أن الاجتماع قد حقق نتائج إيجابية خلال الأسبوع، فإن الوفد ملتزم بالمشاركة بنشاط في أعمال اللجنة في المستقبل فيما يتعلق بحماية أسماء البلدان والمؤشرات الجغرافية والمواضيع الأخرى.

122. وشكر وفد البرازيل الرئيس ونائبي الرئيس والأمانة على الدورة الإيجابية والمثمرة للغاية، مشاطرا الرأي القائل بأنه قد تم إحراز تقدم هام، لاسيما فيما يتعلق بالمؤشرات الجغرافية. وبالنظر إلى أن الجلسة هي واحدة من أكثر الجلسات التي شارك فيها سلاسة وأكثرها هدوءا، عزا الوفد شخصيا تلك النتيجة إلى حد كبير إلى الروح البناءة لجميع الوفود وإلى نهج القيادة وحل المشكلات الذي يتبعه الرئيس. وأعرب عن أمله في إجراء مناقشات مثمرة مماثلة بشأن المسائل المتعلقة بالعلامات التجارية في الدورة المقبلة. كما ذكر الوفد أن البرازيل ترى أنه، دون الإخلال بالمناقشات الجارية في اللجنة، أن هناك مجالا لبدء حوار بناء وهادف بشأن الأبعاد الأخرى للعلامات التجارية. وفي إشارة إلى رغبته في المساهمة في هذه المسألة، أفاد أن بلاده البرازيل ستقدم في الدورة المقبلة اقتراحا بشأن العلامات التجارية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة. كما أفاد بأن البرازيل تعتقد أن بإمكان جميع الدول الأعضاء الاستفادة من تبادل الخبرات بشأن البرامج الوطنية المتعلقة بتوسيع ثقافة العلامات التجارية فيما بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة بما يتماشى مع التوصية 4 من أجندة التنمية، وأن هذا من شأنه أن يسهم في بناء نظام أكثر شمولا وتوازنا وفعالية للملكية الفكرية، وهي رغبة تشترك فيها جميع الدول الأعضاء.

123. وشكر ممثل المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية الرئيس والأمانة على التنظيم المثالي لأعمال اللجنة. وبالنظر إلى أن الاجتماع كان مثيرا للغاية، ذكر ممثل المنظمة أن عمل اللجنة سيمكن المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية من تحسين إجراءات الحماية، سواء بالنسبة للمؤشرات الجغرافية أو العلامات التجارية أو التصاميم الصناعية. وأشار ممثل المنظمة إلى أن العديد من المسائل لا زالت في حاجة إلى معالجة، وأعرب عن أمله في أن تتيح الدورة المقبلة الفرصة لمعالجة مسائل أخرى مثيرة للاهتمام.

124. وشكر الرئيس جميع الوفود التي التزمت بالهدف المشترك المتمثل في المضي قدما في العمل. وبالنظر إلى أن هذا الأسبوع كان ناجحا، أفاد الرئيس أن العمل يعطي قيمة للجنة العلامات، لأن المسائل التي تتناولها تهم جميع مستخدمي نظام الملكية الصناعية. وأشار الرئيس إلى المناقشات التي دارت خلال الاجتماعات غير الرسمية والتي أشارت إلى صغار المزارعين في المغرب، ورأى أنه يجب أن يتم وضعهم في الاعتبار كمستخدمين لنظام الملكية الفكرية. وذكر أن الأسبوع كان مثالا على روح بناءة تسمح بنتائج ملموسة. ورأى الرئيس أنه يمكن التوصل إلى نتائج أخرى في المستقبل، وشكر جميع الوفود والأمانة، فضلا عن موظفي المؤتمر والمترجمين الفوريين.

125. واختتم الرئيس الدورة في 2 نوفمبر 2017.

[يلي ذلك المرفقات]

A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

SCT/38/5
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 2 نوفمبر 2017

اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية

الدورة الثامنة والثلاثون
جنيف، من 30 أكتوبر إلى 2 نوفمبر 2017

ملخص الرئيس

الذي اعتمدته اللجنة

البند 1 من جدول الأعمال: افتتاح الدورة

126. افتتح السيد فرانسس غري، المدير العام للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) أعمال الدورة الثامنة والثلاثين للجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية (اللجنة) ورحّب بالمشاركين.

127. وتولى السيد ديفيد مولس (الويبو) مهمة أمين اللجنة.

البند 2 من جدول الأعمال: اعتماد جدول الأعمال

128. اعتمدت اللجنة مشروع جدول الأعمال (الوثيقة SCT/38/1 Prov).

البند 3 من جدول الأعمال: اعتماد مشروع تقرير الدورة السابعة والثلاثين

129. اعتمدت اللجنة مشروع تقرير الدورة السابعة والثلاثين (الوثيقة SCT/37/9 Prov.).

البند 4 من جدول الأعمال: التصاميم الصناعية

قانون التصاميم الصناعية وممارساته – مشروع مواد ومشروع اللائحة التنفيذية

130. ذكّر الرئيس بأنّ "الجمعية العامة للويبو [لعام 2017] [قرّرت] أنها ستواصل، خلال دورتها القادمة في عام 2018، النظر في الدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي بشأن معاهدة قانون التصاميم في نهاية النصف الأول من عام 2019".

131. وخلص الرئيس إلى أن معاهدة قانون التصاميم ستظلّ مطروحة على جدول أعمال اللجنة، ولكن ينبغي للجنة التقيّد بقرار الجمعية العامة.

تصاميم واجهات المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط

132. أعرب الرئيس عن رضا اللجنة إزاء الجلسة الإعلامية بشأن تصاميم واجهات المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط، وعن رغبتها في مواصلة مناقشاتها حول الموضوع.

133. والتمس الرئيس من الأمانة اتخاذ الخطوات المقبلة التالية:

- إعداد وثيقة تلخّص النقاط الرئيسية المنبثقة عن الجلسة الإعلامية، وإدراج في مرفق تلك الوثيقة كل العروض المُقدمة في الجلسة الإعلامية المذكورة؛

- ودعوة الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية المعتمدة إلى اقتراح جوانب تصاميم واجهات المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط التي يُستحسن القيام بمزيد من العمل بشأنها، وتجميع كل تلك المقترحات في وثيقة كي تنظر فيها اللجنة في دورتها المقبلة؛

- وتضمين هذا البند من جدول الأعمال، لأغراض الدورة المقبلة للجنة، عرضا يقدمه وفد فرنسا عن "برنامج التوافق 6: التصوير البياني للتصاميم"، التابع للاتحاد الأوروبي.

مستجدات من الدول الأعضاء عن خدمة النفاذ الرقمي (DAS) إلى وثائق الأولوية

134. أحاطت اللجنة علما بالتقدم المحرز من قبل عدة وفود في تنفيذ خدمة النفاذ الرقمي لأغراض التصاميم الصناعية، وببيانات بعض الوفود الأخرى، التي أشارت إلى أنها تنظر بنشاط في تنفيذ تلك الخدمة في المستقبل القريب.

135. وفي حين واصل الرئيس تشجيع الدول الأعضاء الأخرى على استعمال خدمة النفاذ الرقمي لأغراض التصاميم الصناعية والعلامات التجارية، فإنه خلص إلى أن اللجنة ستواصل تقدير التقدم المحرز في هذا الصدد في دوراتها المقبلة.

البند 5 من جدول الأعمال: العلامات التجارية

حماية أسماء البلدان من تسجيلها واستخدامها كعلامات تجارية

136. نظرت اللجنة في الوثائق SCT/32/2 و.Rev SCT/37/3 و SCT/38/2.

137. وبعد تبادل للآراء، التمس الرئيس من الأمانة أن تنظّم، في الدورة التاسعة والثلاثين للجنة، جلسة إعلامية تدوم نصف يوم في شكل مائدة مستديرة بإشراف ميسّر تتناول فحص المكاتب للعلامات التجارية التي تتألف من أسماء بلدان أو تحتوي عليها، وتراعي وجهات نظر المستخدمين، باتباع الهيكل التالي: "1" مقدمة؛ و"2" التشريعات المحدّدة؛ و"3" الملك العام مقابل التميّز؛ و"4" العلامة اللفظية مقابل العلامة المركّبة؛ و"5" منظور المستهلك المعني/المعنى الثانوي/ما الذي يُعتبر اسم بلد؛ و"6" التنبيهات/إنقاصات السلع والخدمات/الاستثناءات/الممارسات الأخرى؛ و"7" ملاحظات ختامية.

138. وأشارت بعض الوفود إلى لزوم أن يتم أيضا، في المرحلة الراهنة، إدراج مجالي التوافق رقم 3 و4 في التحليل الوارد في الوثيقة SCT/38/2، بينما التمست وفود أخرى أن تظلّ الوثيقة كما هي.

139. وتظلّ الوثيقة SCT/37/3 Rev. مفتوحة أمام الوفود لمزيد من التعليقات والمساهمات الأخرى.

مستجدات عن الجوانب المتصلة بالعلامات التجارية في نظام أسماء الحقول

140. نظرت اللجنة في الوثيقة SCT/38/3 والتمست من الأمانة إطلاع الدول الأعضاء بانتظام على المستجدات التي ستطرأ في المستقبل على نظام أسماء الحقول.

البند 6 من جدول الأعمال: المؤشرات الجغرافية

141. اعتمدت اللجنة خطة عملها بشأن المؤشرات الجغرافية، كما هي واردة في المرفق.

البند 7 من جدول الأعمال: ملخص الرئيس

142. وافقت اللجنة على ملخص الرئيس كما هو وارد في هذه الوثيقة.

البند 8 من جدول الأعمال: اختتام الدورة

143. اختتم الرئيس الدورة في 2 نوفمبر 2017.

[يلي ذلك المرفق]

خطة عمل اللجنة بشأن المؤشرات الجغرافية

1 نوفمبر 2017

أتاحت الجلسة الإعلامية التي عُقدت في 28 مارس 2017، معلومات مفيدة بشأن "1" خصائص وتجارب وممارسات مختلف الأنظمة الوطنية والإقليمية لحماية المؤشرات الجغرافية، و"2" حماية المؤشرات الجغرافية على شبكة الإنترنت، والمؤشرات الجغرافية وأسماء البلدان في نظام أسماء الحقول: أسماء الحقول العليا المكوّنة من أسماء عامة وأسماء الحقول العليا المكوّنة من رموز البلدان. وكانت الجلسة الإعلامية أساسا مناسبا لاستهلال تبادل للآراء حول النقطتين "1" و"2" المذكورتين أعلاه.

وعقب المناقشات التي جرت في الدورتين السابعة والثلاثين والثامنة والثلاثين للجنة ومن أجل تبادل المزيد من المعلومات وتعزيز الحوار البنّاء بشأن هذين الموضوعين، يلتمس الرئيس من الأمانة تجميع قائمة بالأسئلة المقترحة من الأعضاء ومنظمات الملكية الفكرية الحكومية الدولية التي لديها صفة مراقب[4]، لكي تنظر فيها اللجنة، ويمكن أن تشكّل الأساس لاستبيان يُوزّع على الأعضاء والمنظمات المذكورة آنفا[5]. وستُنظّم قائمة الأسئلة وفقا للمواضيع التالية:

ثالثا - الأنظمة الوطنية والإقليمية الكفيلة بتوفير الحماية لبعض المؤشرات الجغرافية

- أساس الحماية (العلامة/المؤشر موضوع الحماية، السلع/الخدمات المشمولة، وغير ذلك).
- الطلب والتسجيل (استحقاق الإيداع، محتوى الطلب، أسباب الرفض، الفحص والاعتراض، الملكية/حق الاستخدام، طلبات الحماية المقدمة من بلدان أخرى...).
- نطاق الحماية والحق في اتخاذ إجراء والإنفاذ.

رابعا - استخدام/إساءة استخدام المؤشرات الجغرافية وأسماء البلدان والمصطلحات الجغرافية على الإنترنت وفي نظام أسماء الحقول، بما في ذلك أسماء الحقول العليا وأسماء الحقول العليا المكوّنة من أسماء عامة وأسماء الحقول العليا المكوّنة من رموز البلدان (أمثلة، حالات، آليات لمعالجة إساءة الاستخدام، أساس الحماية حسب الاقتضاء).

ويلتمس الرئيس أيضا من الأمانة أن تصف الحالة الراهنة للمؤشرات الجغرافية وأسماء البلدان وغيرها من المصطلحات الجغرافية في نظام أسماء الحقول، بغية أن تواصل اللجنة المناقشات بشأن هذه المسألة. وسيُضاف ذلك الوصف إلى تحديث نظام أسماء الحقول المُقدم إلى اللجنة.

وفيما يلي التخطيط لما ورد أعلاه:

- في نوفمبر 2017، ترسل الأمانة تعميما تدعو فيه الأعضاء والمنظمات المذكورة آنفا إلى اقتراح الأسئلة المشار إليها أعلاه.
- يعرض الأعضاء و والمنظمات المذكورة آنفا أسئلتهم على الأمانة في موعد أقصاه 6 فبراير 2018.
- تصدر الأمانة، بحلول نهاية فبراير 2018، وثيقة تُجمّع فيها الأسئلة، لتنظر فيها اللجنة في دورتها التاسعة والثلاثين.

---

[4] أي المنظمات التي تتولى، بموجب معاهدة إنشائها، مسؤولية حماية حقوق الملكية الصناعية.

[5] يخرج استعراض الاتفاقات المتعددة الأطراف عن نطاق هذا النشاط.

- تنظر اللجنة، في دورتها التاسعة والثلاثين، في الوثيقة المذكورة أعلاه، بغية إصدار الاستبيان للأعضاء والمنظمات المذكورة آنفا، وفي دورتها الأربعين، تنظر في وثيقة من إعداد الأمانة تُجمّع فيها كل الردود على الاستبيان. وعلاوة على ذلك، تنظر اللجنة في دورتها التاسعة والثلاثين في الوصف المذكور أعلاه للحالة الراهنة.

[نهاية المرفق والوثيقة]

[يلي ذلك المرفق الثاني]

F - E

OMPI | WIPO
ORGANISATION MONDIALE DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE
WORLD INTELLECTUAL PROPERTY ORGANIZATION

SCT/38/INF/1
ORIGINAL : FRANÇAIS/ANGLAIS
DATE : 2 NOVEMBRE 2017 / NOVEMBER 2, 2017

Comité permanent du droit des marques, des dessins et modèles industriels et des indications géographiques

Trente-huitième session
Genève, 30 octobre – 2 novembre 2017

Standing Committee on the Law of Trademarks, Industrial Designs and Geographical Indications

Thirty-Eighth Session
Geneva, October 30 to November 2, 2017

LISTE DES PARTICIPANTS
LIST OF PARTICIPANTS

établie par le Secrétariat
prepared by the Secretariat

I. MEMBRES/MEMBERS

(dans l'ordre alphabétique des noms français des États/in the alphabetical order of the names in French of the states)

AFRIQUE DU SUD/SOUTH AFRICA

Thembani Godfrey MALULEKE (Mr.), Assistant Director, Multilateral Trade Issues, Department of International Relations and Cooperation (DIRCO), Pretoria
malukeket@direco.gov.za

Trod LEHONG (Mr.), Senior Manager, Companies and Intellectual Property Commission (CIPC), Department of Trade and Industry (DTI), Pretoria
tlehong@cipc.co.za

ALBANIE/ALBANIA

Ledjana XHAFA (Ms.), Specialist, Trademarks, Industrial Designs and Geographical Indications Sector, Examination Directorate, General Directorate of Industrial Property, Ministry of Economic Development, Tourism, Trade and Entrepreneurship, Tirana
ledjana.xhafa@dppm.gov.al

ALGÉRIE/ALGERIA

Zakia BOUYAGOUB (Mme), assistante technique principale, Département des marques, Institut national algérien de la propriété industrielle (INAPI), Ministère de l'industrie, de la petite et moyenne entreprise et de la promotion des investissements, Alger
zakia.bouyagoub@gmail.com

Naima KEBOUR (Mme), examinatrice spécialiste, Département des marques, Institut national algérien de la propriété industrielle (INAPI), Ministère de l'industrie, de la petite et moyenne entreprise et de la promotion des investissements, Alger
naimakebour2000@gmail.com

Fayssal ALLEK (M.), premier secrétaire, Mission permanente, Genève
allek@mission-algeria.ch

ALLEMAGNE/GERMANY

Sabine LINK (Ms.), Senior Trademark Examiner, Trademarks and Designs Department, German Patent and Trade Mark Office (DPMA), Munich
sabine.link@dpma.de

Karla BRAMBATI (Ms.), Staff Counsel, Federal Ministry of Justice and Consumer Protection, Berlin
brambati-ka@bmjv.bund.de

Jan POEPPEL (Mr.), Counsellor, Intellectual Property and WIPO Matters, Permanent Mission, Geneva

ANGOLA

Augusto Sabatião MIRANDA (Mr.), Patent Examiner, Angolan Institute of Industrial Property, Ministry of Industry, Luanda
muenga2003@yahoo.com.br

Alberto Samy GUIMARÃES (Mr.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

ARABIE SAOUDITE/SAUDI ARABIA

Mohammed ALYAHIA (Mr.), Deputy Director, Administrative Affairs, Saudi Patent Office, **King** Abdulaziz City for Science and Technology (KACST), Riyadh

Abdulaziz ALJTHALEEN (Mr.), Legal Counsellor, Ministry of Energy, Industry and Mineral Resources, Riyadh

Rana AKEEL (Ms.), International Trade Officer, Commercial Attaché Office, Ministry of Commerce and Investment, Geneva
rakeel@mci.gov.sa

Nasser Abdulaziz ALMUQBIL (Mr.), Deputy Commercial Attaché, Ministry of Commerce and Investment, Geneva
nmuqbil@mci.gov.sa

ARGENTINE/ARGENTINA

María Inés RODRÍGUEZ (Sra.), Ministro, Misión Permanente, Ginebra

Betina Carla FABBIETTI (Sra.), Secretaria de Embajada, Dirección Nacional de Negociaciones Económicas Multilaterales, Ministerio de Relaciones Exteriores y Culto, Buenos Aires
ifb@mrecic.gov.ar

AUSTRALIE/AUSTRALIA

Tanya DUTHIE (Ms.), Director, International Policy and Cooperation, IP Australia, Canberra

Celia POOLE (Ms.), General Manager, Trade Marks and Designs Group, IP Australia, Canberra
celia.poole@ipaustralia.gov.au

AUTRICHE/AUSTRIA

Manuela RIEGER BAYER (Ms.), Legal Examiner, The Austrian Patent Office, Federal Ministry for Transport, Innovation and Technology, Vienna

AZERBAÏDJAN/AZERBAIJAN

Ramin HAJIYEV (Mr.), Head, Trademarks, Designs and Geographical Indications Examination Department, State Committee for Standardization, Metrology and Patents of the Republic of Azerbaijan
r.hajiyev@patent.gov.az

BAHAMAS

Bernadette BUTLER (Ms.), Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva
bbutler@bahamasmission.ch

BARBADE/BARBADOS

Merlene WEEKES-LIBERT (Ms.), Deputy Registrar, **Corporate Affairs and Intellectual Property Office,** Ministry of Industry, International Business, Commerce and Small Business Development, Bridgetown
mseweekes@gmail.com

Dwaine INNISS (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva
dwinniss@foreign.gov.bb

BELGIQUE/BELGIUM

Sandrine PLATTEAU (Mme), premier secrétaire, Mission permanente, Genève

BÉNIN/BENIN

Chite Flavien AHOVE (M.), conseiller, Mission permanente, Genève
chiteahove@gmail.com

BHOUTAN/BHUTAN

Tempa TSHERING (Mr.), Head, Department of Intellectual Property, Ministry of Economic Affairs, Royal Government, Thimphu
tempatshering@moea.gov.bt

BOSNIE-HERZÉGOVINE/BOSNIA AND HERZEGOVINA

Josip MERDŽO (Mr.), Director, Institute for Intellectual Property of Bosnia and Herzegovina, Mostar

BRÉSIL/BRAZIL

Marcelo Luiz SOARES PEREIRA (Mr.), General Coordinator, National Institute of Industrial Property (INPI), Ministry of Development, Industry and Foreign Trade, Rio de Janeiro
marcelol@inpi.gov.br

Sarah FARIA (Ms.), Foreign Trade Analyst, Secretariat of Innovation, Ministry of Development, Industry and Foreign Trade, Rio de Janeiro
sarah.faria@mdic.gov.br

Samo GONCALVES (Mr.), Expert Foreign Affairs, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva
samo.goncalves@itamaraty.gov.br

Caue OLIVEIRA FANHA (Mr.), Secretary, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

BRUNÉI DARUSSALAM/BRUNEI DARUSSALAM

Mohammad Yusri YAHYA (Mr.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva
yusri.yahya@mfa.gov.bn

BURUNDI

Samson NIJIMBERE (M.), conseiller, Département de la propriété industrielle, Ministère du commerce, Direction générale de l'industrie et du tourisme, Bujumbura
samnij007@gmail.com

CAMBODGE/CAMBODIA

Sombo HENG (Mr.), Deputy Director, Intellectual Property Department (IPD), Ministry of Commerce (MOC), Phnom Penh
hengsombo@gmail.com

CANADA

Todd HUNTER (Mr.), Director, Innovation, Science and Economic Development, Intellectual Property Trade Policy Division, Global Affairs Canada, Gatineau
todd.hunter@canada.ca

George ELEFTHERIOU (Mr.), Senior Trade Policy Officer, Intellectual Property Trade Policy Division, Global Affairs Canada, Ottawa

Frédérique DELAPRÉE (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

CHILI/CHILE

Marcela Carolina BELMAR GAMBOA (Sra.), Directora, División de Marcas, Instituto Nacional de Propiedad Industrial (INAPI), Santiago

Alejandra NAVEA (Sra.), Asesora Legal, Departamento de Propiedad Intelectual, Dirección General de Relaciones Económicas Internacionales, Ministerio de Relaciones Exteriores Santiago
anavea@direcon.gob.cl

CHINE/CHINA

YANG Hongju (Ms.), Director, Law and Treaty Department, State Intellectual Property Office (SIPO), Beijing
yanghongju@sipo.gov.cn

GUO Jian Guang (Mr.), Principal Staff Member, State Administration for Industry and Commerce (SAIC), Beijing
229905190@qq.com

CHYPRE/CYPRUS

Christina TSENTA (Ms.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

COLOMBIE/COLOMBIA

Beatriz LONDOÑO SOTO (Sra.), Embajadora, Representante Permanente, Misión Permanente, Ginebra

Juan Carlos GONZÁLEZ VERGARA (Sr.), Embajador, Representante Permanente, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

Juan Camilo SARETZKI FORERO (Sr.), Ministro Consejero, Misión Permanente, Ginebra

Manuel Andrés CHACÓN (Sr.), Consejero, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

COSTA RICA

Elayne WHYTE GÓMEZ (Sra.), Embajadora, Representante Permanente, Misión Permanente, Ginebra

Gaudy CALVO VALERIO (Sra.), Ministro Consejero, Misión Permanente, Ginebra

Jonnathan LIZANO ORTIZ (Sr.), Subdirector, Registro de Propiedad Industrial, Registro Nacional, Ministerio de Justicia y Paz, San José
jlizanoo@rnp.go.vr

Rocio CERVANTES BARRANTES (Sra.), Juez, Tribunal Registral Administrativo, San José
rcervantes@tra.go.cr

Guadalupe ORTIZ MORA (Sra.), Juez, Tribunal Registral Administrativo, San José
gortiz@tra.go cr

Mariana CASTRO HERNÁNDEZ (Sra.), Consejera, Misión Permanente, Ginebra

Diana MURILLO SOLIS (Sra.), Consejera, Misión Permanente, Ginebra

CÔTE D'IVOIRE

Kumou MANKONGA (M.), premier secrétaire, Mission permanente, Genève

CROATIE/CROATIA

Višnja KUZMANOVIĆ (Ms.), Head, Trademarks and Industrial Designs Department, **State Intellectual Property Office of the Republic of Croatia (SIPO), Zagreb**

DANEMARK/DENMARK

Anja Maria Bech HORNECKER (Ms.), Head, Trademark and Design Department, Danish Patent and Trademark Office, Ministry of Trade and Industry, Taastrup
abh@dkpto.dk

Bo Oddsønn SAETTEM (Mr.), Legal Advisor, Trademark and Design Department, Danish Patent and Trademark Office, Ministry of Trade and Industry, Taastrup

EL SALVADOR

Diana HASBUN (Sra.), Ministra Consejera, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

ÉMIRATS ARABES UNIS/UNITED ARAB EMIRATES

Shaima AL-AKEL (Ms.), Advisor, International Organizations Executive, Office of the United Arab Emirates to the World Trade Organization (WTO), Geneva

ESPAGNE/SPAIN

Paloma HERREROS RAMOS (Sra.), Jefe, Servicio de Examen de Marcas, Oficina Española de Patentes y Marcas (OEPM), Ministerio de Energía, Turismo y Agenda Digital, Madrid
paloma.herreros@oepm.es

Gerardo PEÑAS (Sr.), Jefe de Sección, Oficina Española de Patentes y Marcas (OEPM), Ministerio de Energía, Turismo y Agenda Digital, Madrid

Lourdes VELASCO GONZÁLEZ (Sra.), Jefe, Área de Examen de Signos Distintivos Nacionales, Oficina Española de Patentes y Marcas (OEPM), Ministerio de Energía, Turismo y Agenda Digital, Madrid
lourdes.velasco@oepm.es

ESTONIE/ESTONIA

Karol RUMMI (Ms.), Head, Trademark Department, The Estonian Patent Office, Tallinn
karol.rummi@epa.ee

Cady RIVERA (Ms.), Lawyer, Financial and Administrative Department, Ministry of Justice, Tallinn
cadykaisa.rivera@epa.ee

Martin JÕGI (Mr.), Advisor, Private Law Division, Ministry of Justice, Tallinn
martin.jogi@just.ee

Evelin SIMER (Ms.), Counsellor, Ministry of Justice, Tallinn
evelin.simer@mfa.ee

ÉTATS-UNIS D'AMÉRIQUE/UNITED STATES OF AMERICA

Ioana DIFIORE (Ms.), Foreign Affairs Officer, Department of State, Economic Bureau, Office of Intellectual Property Enforcement, Washington D.C.
difioreil@state.gov

Amy COTTON (Ms.), Senior Counsel, Office of Policy and International Affairs, United States Patent and Trademark Office (USPTO), Department of Commerce, Alexandria, Virginia
amy.cotton@uspto.gov

David GERK (Mr.), Patent Attorney-Advisor, Office of Policy and International Affairs, United States Patent and Trademark Office (USPTO), Department of Commerce, Alexandria, Virginia
david.gerk@uspto.gov

Yasmine FULENA (Ms.), Intellectual Property Advisor, Permanent Mission, Geneva

Kristine SCHLEGELMILCH (Ms.), Intellectual Property Attaché, Permanent Mission, Geneva

ÉTHIOPIE/ETHIOPIA

Yidnekachew Tekle ALEMU (Mr.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

EX-RÉPUBLIQUE YOUGOSLAVE DE MACÉDOINE/THE FORMER YUGOSLAV REPUBLIC OF MACEDONIA

Biljana LEKIK (Ms.), Deputy Head, Trademark Department, State Office of Industrial Property (SOIP), Skopje
biljanal@ippo.gov.mk

FÉDÉRATION DE RUSSIE/RUSSIAN FEDERATION

Anna ROGOLEVA (Ms.), Head, Department for the Provision of State Service, Federal Service of Intellectual Property (ROSPATENT), Moscow

Anastasiia KOLOMIETS (Ms.), Researcher, Federal Service of Intellectual Property (ROSPATENT), Moscow

FINLANDE/FINLAND

Tapio PRIIA (Mr.), Senior Legal Counsellor, Customer Relations and Legal Affairs, Finnish Patent and Registration Office, Helsinki

FRANCE

Julie GOUTARD (Mme), conseillère juridique, Département juridique et administratif, Institut national de la propriété industrielle (INPI), Courbevoie

Nathalie MARTY (Mme), responsable, Service juridique et international, Institut national de l'origine et de la qualité (INAO), Ministère de l'agriculture, Montreuil
n.marty-houpert@inao.gouv.fr

Indira LEMONT SPIRE (Mme), conseillère juridique, Service des affaires européennes et internationales, Institut national de la propriété industrielle (INPI), Courbevoie
ilemontspire@inpi.fr

GÉORGIE/GEORGIA

Ana GOBECHIA (Ms.), Intellectual Property Advisor, International Affairs Unit, National Intellectual Property Center (SAKPATENTI), Mtskheta
a.gobechia@sakpatenti.org.ge

GHANA

Cynthia ATTUQUAYEFIO (Ms.), Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Joseph OWUSU-ANSAH (Mr.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

GRÈCE/GREECE

Myrto LAMBROU MAURER (Ms.), Head, International Affairs Deparment, Industrial Property Organization (OBI), Athens

Georgia ATHANASOPOULOU (Ms.), Expert, Department of Trademarks Reception and Control, Directorate of Commercial Property, General Secretariat of Commerce (GGE), Ministry of Economy and Development, Athens
athanasopoulou@gge.gr

Christina VALASSOPOULOU (Ms.), First Counsellor, Permanent Mission, Geneva
valassopoulouc@mfa.gr

Sotiria KECHAGIA (Ms.), Intern, Permanent Mission, Geneva

GUATEMALA

Flor de María GARCÍA DÍAZ (Srta.), Consejera, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra
flor.garcia@wtoguatemala.ch

HAÏTI/HAITI

James MONZARD (M.), chef de service, Service de la propriété industrielle, Ministère du commerce et de l'industrie, Port-au-Prince
monazardjames@gmail.com

HONDURAS

Carlos ROJAS SANTOS (Sr.), Representante Permanente, Misión Permanente, Ginebra

HONGRIE/HUNGARY

Eszter KOVACS (Ms.), Legal Officer, Legal and International Department, Hungarian Intellectual Property Office (HIPO), Budapest
eszter.kovacs@hipo.gov.hu

Katalin LADANYI (Ms.), Trademark Officer, Trademark, Model and Design Department, Hungarian Intellectual Property Office (HIPO), Budapest
katalin.ladanyi@hipo.gov.hu

INDE/INDIA

Paul VIRANDER (Mr.), Ambassador, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Chandrakantha Sanjiva UCHIL (Mr.), Senior Examiner, Department of Industrial Policy and Promotion, Ministry of Commerce and Industry, Mumbai

Sumit SETH (Mr.), First Secretary, Economic Affairs, Permanent Mission, Geneva

INDONÉSIE/INDONESIA

Fathlurachman FATHLURACHMAN (Mr.), Director, Trademarks and Geographical Indications, Directorate General of Intellectual Property, Ministry of Law and Human Rights, Jakarta

Sudaryanto Abdul CHALIK (Mr.), Head, Formulation of Planning and Budgeting Subdivision, Secretariat of Directorate General of Intellectual Property, Ministry of Law and Human Rights, Jakarta

IRAQ

Alaa ALSHUBBER (Mr.), Head, Industrial Property Department, Ministry of Industry, Baghdad

Rasheed BAQIR (Mr.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva
brnjar@gmail.com

IRAN (RÉPUBLIQUE ISLAMIQUE D')/IRAN (ISLAMIC REPUBLIC OF)

Reza DEHGHANI (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

IRLANDE/IRELAND

Michael GAFFEY (Mr.), Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

John NEWHAM (Mr.), Deputy Permanent Representative, Minister Counsellor, Economic Affairs, Permanent Mission, Geneva

Mary KILLEEN (Ms.), Attaché, Permanent Mission, Geneva
mary.killeen@dfa.ie

ISLANDE/ICELAND

Harald ASPELUND (Mr.), Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva
ha@mfa.is

Margrét HJÁLMARSDÓTTIR (Ms.), Head, Office of Legal Affairs, Icelandic Patent Office, Ministry of Education, Science and Culture, Reykjavik
margret@els.is

Brynhildur PÁLMARSDÓTTIR (Ms.), Legal Counsellor, Ministry of Industries and Innovation, Reykjavik
brynhildur.palmarsdottir@anr.is

Anna Katrin VILHJÁLMSDÓTTIR (Ms.), Counsellor, Directorate for External Trade and Economic Affairs, Ministry of Foreign Affairs, Reykjavik
akv@mfa.is

ISRAËL/ISRAEL

Daniel NAAMA (Ms.), Expert, Intellectual Property Law Department, Ministry of Justice, Jerusalem
naamada@justice.gov.il

Dan ZAFRIR (Mr.), Advisor, Permanent Mission, Geneva

ITALIE/ITALY

Claudio DEL NOBLETTO (Mr.), Intern, Permanent Mission, Geneva

Alfonso PIANTEDOSI (Mr.), Head, Italian Patent and Trademark Office, Directorate General of Combating Counterfeiting, Ministry of Economic Development (UIBM), Rome
alfonso.piantedosi@mise.gov.it

Michele MILLE (Mr.), Expert, Italian Patent and Trademark Office, Directorate General of Combating Counterfeiting, Ministry of Economic Development (UIBM), Rome
michele.mille.ext@mise.gov.it

Matteo EVANGELISTA (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva
matteo.evangelista@esteri.it

JAMAÏQUE/JAMAICA

Sheldon BARNES (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

JAPON/JAPAN

Hiroyuki ITO (Mr.), Director, Design Division, Patent and Design Examination Department, Japan Patent Office (JPO), Tokyo
ito-hiroyuki@jpo.go.jp

Jun MEGURO (Mr.), Trademark Examiner, Trademark Policy Planning Office, Japan Patent Office (JPO), Tokyo
meguro-jun@jpo.go.jp

Kenji SAITO (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

KENYA

Chrisistim KHISA (Mr.), Manager, Market Research and Product Development, Ministry of Agriculture, Livestock and Fisheries, Nairobi
wekesa.khisa@gmail.com

Mwendia STANLEY (Mr.), Expert, Permanent Mission, Geneva
kingamwendia@gmail.com

Frankie WAMBANI (Ms.), Interim Head, Legal Affairs, Permanent Mission, Geneva
frankiewelikhe@yahoo.com

KIRGHIZISTAN/KYRGYZSTAN

Siiapat BATYRKANOVA (Ms.), Executive Director, State Fund of Intellectual Property, State Service of Intellectual Property and Innovation under the Government of the Kyrgyz Republic (Kyrgyzpatent), Bishkek
inter@patent.kg

LETTONIE/LATVIA

Liene GRIKE (Ms.), Advisor, Economic and Intellectual Property Affairs, Permanent Mission, Geneva

LITUANIE/LITHUANIA

Lina MICKIENÈ (Ms.), Deputy Director, State Patent Bureau of the Republic of Lithuania, Vilnius
lina.mickiene@vpb.gov.lt

MADAGASCAR

Liva Harisendra RAVONIARIJAONA (Mme.), chef, Service des marques nationales, Office malgache de la propriété industrielle (OMAPI), Ministère de l’industrie, Antananarivo

MALAISIE/MALAYSIA

Priscilla Ann YAP (Ms.), Advisor, Pemanent Mission, Geneva

MAROC/MOROCCO

Adil EL MALIKI (M.), directeur général, Office marocain de la propriété industrielle et commerciale (OMPIC), Casablanca
adil.elmaliki@ompic.org.ma

Khalid DAHBI (M.), conseiller, Mission permanente, Genève
dahbi@ mission-maroc.ch

MAURITANIE/MAURITANIA

Salka MINT BILAL YAMAR (Mme), ambassadeur, représentant permanent, Mission permanente, Genève
mission.mauritania@ties.itu.int

MEXIQUE/MEXICO

Juan Raúl HEREDIA ACOSTA (Sr.), Embajador, Representante Permanente Adjunto, Misión Permanente, Ginebra

Alfredo Carlos RENDÓN ALGARA (Sr.), Director General Adjunto, Instituto Mexicano de la Propiedad Industrial (IMPI), Ciudad de México

Karla Priscila JUÁREZ BERMÚDEZ (Sra.), Especialista en Propiedad Industrial, Instituto Mexicano de la Propiedad Industrial (IMPI), Ciudad de México

María del Pilar ESCOBAR BAUTISTA (Sra.), Consejera, Misión Permanente, Ginebra

MONACO

Gilles REALINI (M.), premier secrétaire, Mission permanente, Genève

MOZAMBIQUE

Sheila Judite CANDA (Ms.), Head, Industrial Property Institute (IPI), Ministry of Industry and Commerce, Maputo
sheila.canda@ipi.gov.mz

Emidio RAFAEL (Mr.), Head, Industrial Property Institute (IPI), Ministry of Industry and Commerce, Maputo
emidio.rafael@ipi.gov.mz

MYANMAR

Kyi Pyar MOE (Ms.), Director, Intellectual Property Department, Department of Research and Innovation, Ministry of Education, Nay Pyi Taw

NICARAGUA

Hernán ESTRADA ROMÁN (Sr.), Embajador, Representante Permanente, Misión Permanente, Ginebra

Nohelia Carolina VARGAS IDIÁQUEZ (Sra.), Primer Secretario, Misión Permanente, Ginebra
nohelia.vargasi@gmail.com

NIGER

Didier Sewa LASSE (M.), deuxième secrétaire, Mission permanente, Genève

NIGÉRIA/NIGERIA

Benaoyagha OKOYEN (Mr.), Minister, Permanent Mission, Geneva
benokoyen@yahoo.com

NORVÈGE/NORWAY

Karine L. AIGNER (Ms.), Senior Legal Advisor, Legal and International Affairs, Norwegian Industrial Property Office (NIPO), Oslo
kai@patentstyret.no

Trine HVAMMEN-NICHOLSON (Ms.), Senior Legal Advisor, Norwegian Industrial Property Office (NIPO), Oslo
thv@ patentstyret.no

OMAN

Mohammed AL BALUSHI (Mr.), First Secretary, Commerce and Industry, Permanent Mission, Geneva
abubashar83@hotmail.com

OUGANDA/UGANDA

Maria NYANGOMA (Ms.), Senior Registration Officer, Uganda Registration Services Bureau (URSB), Ministry of Justice and Constitutional Affairs, Kampala

George TEBAGANA (Mr.), Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

OUZBÉKISTAN/UZBEKISTAN

Dilmurat SHERMATOV (Mr.), Head, Trademark Department, Agency on Intellectual Property, Tashkent
d.shermatov@mail.ru

PAKISTAN

Zunaira LATIF (Ms.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva
mission.pakistan@ties.itu.int

PAYS-BAS/NETHERLANDS

Saskia JURNA (Ms.), Policy Officer, Intellectual Property Department, Netherlands Patent Office, Netherlands Enterprise Agency, Ministry of Economic Affairs, The Hague
s.j.jurna@minez.nl

PÉROU/PERU

Cristóbal MELGAR PAZOS (Sr.), Ministro Consejero, Misión Permanente, Ginebra
cmelgar@onuperu.org

Manuel Javier CASTRO CALDERÓN (Sr.), Director, Invenciones y Nuevas Tecnologías, Instituto Nacional de Defensa de la Competencia y de la Protección de la Propiedad Intelectual (INDECOPI), Presidencia del Consejo de Ministros (PCM), Lima
mcastro@indecoppi.gob.pe

PHILIPPINES

Jayroma BAYOTAS (Ms.), Attaché, Permanent Mission, Geneva
jheng0503bayotas@gmail.com

Arnel TALISAYON (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva
agtalisayon@gmail.com

POLOGNE/POLAND

Edyta DEMBY-SIWEK (Ms.), Director, Trademark Department, Patent Office of the Republic of Poland, Warsaw
edemby-siwek@uprp.pl

Anna DACHOWSKA (Ms.), Head, Cooperation with International Institutions, Trademark Department, Patent Office of the Republic of Poland, Warsaw
adachowska@uprp.pl

Agnieszka HARDEJ-JANUSZEK (Ms.), First Counsellor, Permanent Mission, Geneva
agnieszka.hardej-januszek@msz.gov.pl

PORTUGAL

Inês VIEIRA LOPES (Ms.), Director, External Relations and Legal Affairs Directorate, National Institute of Industrial Property (INPI), Ministry of Justice, Lisbon

Rogélia INGLÊS (Ms.), Jurist, Legal Affairs Department, National Institute of Industrial Property (INPI), Ministry of Justice, Lisbon

João PINA DE MORAIS (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

RÉPUBLIQUE DE CORÉE/REPUBLIC OF KOREA

KIM Minhee (Ms.), Deputy Director, International Trademark Examination Division, Korean Intellectual Property Office (KIPO), Daejeon
minismile61@hanmail.net

SONG Kijoong (Mr.), Deputy Director, Trademark Examination Policy Division, Korean Intellectual Property Office (KIPO), Daejeon
kjsog111@korea.kr

OH Hyeji (Ms.), Assistant Director, International Application Division, Trademark Examination Policy Division, Korean Intellectual Property Office (KIPO), Daejeon
ohhyeji@korea.kr

KIM In-Sook (Ms.), Assistant Deputy Director, International Application Division, Trademark Examination Policy Division, Korean Intellectual Property Office (KIPO), Daejeon
kis0929@korea.kr

KWON Kyongsun (Ms.), Advisor, Bucheon Branch Court of Incheon District Court, Bucheon
ksk83@scourt.go.kr

JUNG Dae Soon (Mr.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva
ddaesoon@korea.kr

NHO Yu Kyong (Ms.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva
ddaesoon@korea.kr

RÉPUBLIQUE DE MOLDOVA/REPUBLIC OF MOLDOVA

Simion LEVIȚCHI (Mr.), Head, Trademarks and Industrial Designs Department, State Agency on Intellectual Property (AGEPI), Chisinau
simion.levitchi@agepi.gov.md

Maira ROJNEVSCHI (Ms.), Head, Promotion and External Relations Department, State Agency on Intellectual Property (AGEPI), Chisinau
maria.rojnevschi@agepi.gov.md

Marin CEBOTARI (Mr.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva
marin.cebotari@mfa.md

RÉPUBLIQUE DOMINICAINE/DOMINICAN REPUBLIC

Ysset ROMAN (Sra.), Ministra Consejera, Misión Permanente, Ginebra

RÉPUBLIQUE POPULAIRE DÉMOCRATIQUE DE CORÉE/DEMOCRATIC PEOPLE'S REPUBLIC OF KOREA

CHOE Chi Ho (Mr.), Director General, Trademark, Industrial Design and Geographical Indication Office (TIDGIO), State Administration for Quality Management of the Democratic People's Republic of Korea (SAQM), Pyongyang

KIM Myong Nam (Mr.), Director, Department of International Registration, Trademark, Industrial Design and Geographical Indication Office (TIDGIO), State Administration for Quality Management of the Democratic People's Republic of Korea (SAQM), Pyongyang

IM Jong Thae (Mr.), Senior Examiner, Trademark, Industrial Design and Geographical Indication Office (TIDGIO), State Administration for Quality Management of the Democratic People's Republic of Korea (SAQM), Pyongyang

JONG Myong Hak (Mr.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

RÉPUBLIQUE TCHÈQUE/CZECH REPUBLIC

Katerina DLABOLOVA (Ms.), Legal, International Department, Industrial Property Office, Prague
kdlabolova@upv.cz

ROUMANIE/ROMANIA

Mitrița HAHUE (Ms.), Deputy Director General, State Office for Inventions and Trademarks (OSIM), Bucharest
mitrita.bularda@osim.ro

Cătălin NIȚU (Mr.), Director, Legal, Appeals, International Cooperation and European Affairs Directorate, State Office for Inventions and Trademarks (OSIM), Bucharest
catalin.nitu@osim.ro

Carmen-Margareta SOLZARU (Ms.), Head, Appeals Division, State Office for Inventions and Trademarks (OSIM), Bucharest
carmen.solzaru@osim.ro

ROYAUME-UNI/UNITED KINGDOM

Steve ROWAN (Mr.), Director, Tribunal, Trade Marks and Designs, Intellectual Property Office, Newport
steve.rowan@ipo.gov.uk

Andrew FELDON (Mr.), Head, Brands and International Policy, Intellectual Property Office, Newport
andrew.feldon@ipo.gov.uk

SÉNÉGAL/SENEGAL

Ndeye Soukeye NDIAYE (Mme), conseillère technique, Direction générale, Agence sénégalaise pour la propriété industrielle et l'innovation technologique (ASPIT), Ministère du commerce, de l'industrie et de l'artisanat, Dakar
ctii.aspit@gmail.com

SINGAPOUR/SINGAPORE

Isabelle TAN (Ms.), Acting Director, Trade Marks, Intellectual Property Office of Singapore (IPOS), Singapore
isabelle_tan@ipos.gov.sg

Samantha Phui Ling YIO (Ms.), Trade Marks Examiner, Registry of Trade Marks, Intellectual Property Office of Singapore (IPOS), Singapore

SLOVAQUIE/SLOVAKIA

Anton FRIC (Mr.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

SUÈDE/SWEDEN

Gustav MELANDER (Mr.), Legal Advisor, Swedish Patent and Registration Office (SPRO), Söderhamn
gustav.melander@prv.se

Marie-Louise ORRE (Ms.), Legal Advisor, Swedish Patent and Registration Office (SPRO), Söderhamn
marie-louise.orre@prv.se

SUISSE/SWITZERLAND

Gilles AEBISCHER (M.), conseiller juridique, Division du droit et des affaires internationales, Institut fédéral de la propriété intellectuelle (IPI), Berne

Nicolas GUYOT YOUN (M.), conseiller juridique, Division du droit et des affaires internationales, Institut fédéral de la propriété intellectuelle (IPI), Berne

Marie KRAUS (Mme), conseillère juridique, Division du droit et des affaires internationales, Institut fédéral de la propriété intellectuelle (IPI), Berne

Erik THÉVENOD-MOTTET (M.), conseiller juridique, expert en indications géographiques, Institut fédéral de la propriété intellectuelle (IPI), Berne

Ekaterina TRUFAKINA (Mme.), stagiaire, Division du droit et des affaires internationales, Institut fédéral de la propriété intellectuelle (IPI), Berne

Reynald VEILLARD (M.), conseiller, Mission permanente, Genève

TRINITÉ-ET-TOBAGO/TRINIDAD AND TOBAGO

Shiveta SOOKNANAN (Ms.), Senior Legal Officer, Intellectual Property Office, Ministry of the Attorney General and Legal Affairs, Port of Spain

Garvin PETTIER (Mr.), Chargé d'Affaires, Permanent Mission, Geneva
pettierg@foreign.gov.tt

TUNISIE/TUNISIA

Sami NAGGA (M.), ministre plénipotentiaire, Mission permanente, Genève

Mokhtar HAMDI (M.), chef, Institut national de la normalisation et de la propriété industrielle (INNORPI), Ministère de l'industrie et de la technologie, Tunis

TURKMÉNISTAN/TURKMENISTAN

Menli CHOTBAYEVA (Ms.), Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

TURQUIE/TURKEY

Fatih KARAHAN (Mr.), Head, Design Department, Turkish Patent and Trademark Office (TURKPATENT), Ankara
faith.karahan@turkpatent.gov.tr

UKRAINE

Valentyna HAIDUK (Ms.), Head, Department of Rights for Indications, State Intellectual Property Service, State Enterprise "Ukrainian Institute of Industrial Property" (Ukrpatent), Ministry of Economic Development and Trade, Kiyv
v.gayduk@ukrpatent.org

Valentyna SAVCHENKO (Ms.), Head, Department of Qualification Examination on Claims for Marks, State Intellectual Property Service, State Enterprise "Ukrainian Institute of Industrial Property" (Ukrpatent), Ministry of Economic Development and Trade, Kiyv
savchenko@ukrpatent.org

VIET NAM

Thi Thanh Van NGUYEN (Ms.), Director, Trademark Division, National Office of Intellectual Property (NOIP), Ministry of Science and Technology, Hanoi

ZIMBABWE

Cliford CHIMOMBE (Mr.), Head, Department of Deeds, Companies and Intellectual Property, Zimbabwe Intellectual Property Office (ZIPO), Ministry of Justice, Legal and Parliamentary Affairs, Harare

Patience Ruvimbo DHOKWANI (Ms.), Law Officer, Policy and Legal Research Department, Zimbabwe Intellectual Property Office (ZIPO), Ministry of Justice, Legal and Parliamentary Affairs, Harare
patiedhokwani@gmail.com

UNION EUROPÉENNE*/EUROPEAN UNION*

Oliver HALL-ALLEN (Mr.), First Counsellor, Permanent Delegation, Geneva

Francis FAY (Mr.), Head, Directorate General Agriculture, European Commission, Brussels

Oscar MONDEJAR (Mr.), Head, Legal Practice Service, International Cooperation and Legal Affairs Department, European Union Intellectual Property Office (EUIPO), Alicante

Krisztina KOVACS (Ms.), Policy Officer, European Union, Brussels

Jonas HÅKANSSON (Mr.), Assistant, Permanent Delegation, Geneva

Alice PAROLI (Ms.), Intern, Permanent Delegation, Geneva

II. OBSERVATEURS/OBSERVERS

ÎLES SALOMON/SOLOMON ISLANDS

Richard MUAKI (Mr.), Legal Counsel, Registrar General's Office, Ministry of Justice and Legal Affairs, Honiara
rmuaki@rgo.gov.sb

* Sur une décision du Comité permanent, les Communautés européennes ont obtenu le statut de membre sans droit de vote.

* Based on a decision of the Standing Committee, the European Communities were accorded member status without a right to vote.

III. ORGANISATIONS INTERNATIONALES INTERGOUVERNEMENTALES/ INTERNATIONAL INTERGOVERNMENTAL ORGANIZATIONS

CENTRE SUD (CS)/SOUTH CENTRE (SC)

Nirmalya SYAM (Mr.), Program Officer, Development, Innovation and Access to Knowledge Program, Geneva
syam@southcentre.int

Viviana MUÑOZ TELLEZ (Ms.), Coordinator, Development, Innovation and Intellectual Property Program, Geneva
munoz@southcentre.int

Mirza ALAS PORTILLO (Ms.), Research Associate, Development, Innovation and Intellectual Property Program, Geneva
alas@southcentre.int

ORGANISATION AFRICAINE DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE (OAPI)/AFRICAN INTELLECTUAL PROPERTY ORGANIZATION (OAPI)

Dosso MEMASSI (M.), directeur, Département de la protection de la propriété industrielle, Yaoundé
dossomemassi@gmail.com

ORGANISATION BENELUX DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE (OBPI)/BENELUX ORGANISATION FOR INTELLECTUAL PROPERTY (BOIP)

Camille JANSSEN (M.), juriste, Département des affaires juridiques, La Haye

ORGANISATION MONDIALE DU COMMERCE (OMC)/WORLD TRADE ORGANIZATION (WTO)

Wolf MEIER-EWERT (Mr.), Counsellor, Geneva
wolf.meier-ewert@wto.org

ORGANISATION RÉGIONALE AFRICAINE DE LA PROPRIÉTÉ INDUSTRIELLE (ARIPO)/AFRICAN REGIONAL INDUSTRIAL PROPERTY ORGANIZATION (ARIPO)

John Ndirangu KABARE (Mr.), Intellectual Property Operations Executive, Harare

Charles PUNDO (Mr.), Head, Formality Examination, Harare

UNION AFRICAINE (UA)/AFRICAN UNION (AU)

Georges Rémi NAMEKONG (Mr.), Senior Economist, Permanent Mission, Geneva

Josseline NEMGNE NOKAM (Ms.), Intern, Permanent Mission, Geneva

IV. ORGANISATIONS INTERNATIONALES NON GOUVERNEMENTALES/ INTERNATIONAL NON-GOVERNMENTAL ORGANIZATIONS

Association américaine du droit de la propriété intellectuelle (AIPLA)/American Intellectual Property Law Association (AIPLA)
David EINHORN (Mr.), Head, New York
deinhorn@sh-law.com
Barnes DUSTAN (Mr.), Member, Industrial Designs Committee, Chicago

Association de l'ANASE pour la propriété intellectuelle (ASEAN IPA)/ ASEAN Intellectual Property Association (ASEAN IPA)
Tin Ohnmar TUN (Ms.), Counsellor, Nay Pyi Taw

Association des industries de marque (AIM)/European Brands Association (AIM)
Constance LAENNEC-CUNY (Ms.), Senior Intellectual Property Counsel, Paris

Association européenne des étudiants en droit (ELSA International)/European Law Students' Association (ELSA International)
Sara BONOMI (Ms.), Representative, Brussels
Maria-Christina PEPONA (Ms.), Representative, Brussels
Laura ROLLAND (Ms.), Representative, Brussels
Laura SCANZIANI (Ms.), Representative, Brussels

Association française des praticiens du droit des marques et modèles (APRAM)
Constance LAENNEC-CUNY (Mme), membre du Conseil d'administration, Paris

Association internationale des juristes pour le droit de la vigne et du vin (AIDV)/International Wine Law Association (AIDV)
Douglas REICHERT (Mr.), Representative, Geneva

Association internationale pour la protection de la propriété intellectuelle (AIPPI)/International Association for the Protection of Intellectual Property (AIPPI)
Irmak YALCINER (Ms.), Observer, Zurich

Association internationale pour les marques (INTA)/International Trademark Association (INTA)
Bruno MACHADO (Mr.), Geneva Representative, Rolle
bruno.machado@bluewin.ch

Association japonaise des conseils en brevets (JPAA)/Japan Patent Attorneys Association (JPAA)
Mizue KAKIUCHI (Ms.), Expert, Tokyo
info.jpaa@jpaa.or.jp
Hiroki MATSUI (Mr.), Expert, Tokyo
info.jpaa@jpaa.or.jp
Kanako YASHIRO (Ms.), Expert, Tokyo
info.jpaa@jpaa.or.jp

Association japonaise pour les marques (JTA)/Japan Trademark Association (JTA)
Myamoto YOKO (Ms.), Member, Design Committee, Tokyo

Centre d'études internationales de la propriété intellectuelle (CEIPI)/Centre for International Intellectual Property Studies (CEIPI)
François CURCHOD (M.), chargé de mission, Genolier
francois.curchod@vtxnet.ch

Chambre de commerce internationale (CCI)/International Chamber of Commerce (ICC)
Daphne YONG-D'HERVÉ (Ms.), Chief Intellectual Property Officer, Paris
dye@iccwbo.org
Lili WU (Ms.), Assistant President, CCPIT Patent and Trademarks Law Office, Beijing
wull@ccpit-patent.com.cn
José GODINHO (Mr.), Intellectual Property Officer, Paris
jose.godinho@iccwho.org

Fédération internationale des conseils en propriété intellectuelle (FICPI)/International Federation of Intellectual Property Attorneys (FICPI)
Toni POLSON ASHTON (Ms.), Co-Chair, CET Group 1, Toronto
ashton@simip.com

Intellectual Property Owners Association (IPO)
David EINHORN (Mr.), Head, New York
deinhorn@sh-law.com

Internet Society (ISOC)
Nigel HICKSON (Mr.), Head, Geneva
nigel.hickson@icann.org

MARQUES - Association des propriétaires européens de marques de commerce/ MARQUES - The Association of European Trade Mark Owners
Alessandro SCIARRA (Mr.), Chair, Geographical Indications Team, Milano

Organisation pour un réseau international des indications géographiques (oriGIn)/Organization for an International Geographical Indications Network (oriGIn)
Massimo VITTORI (Mr.), Managing Director, Geneva
massimo@origin-gi.com
Ida PUZONE (Ms.), Project Manager, Geneva
ida.puzone@origin-gi.com

V. BUREAU/OFFICERS

Président/Chair:	Adil El MALIKI (M./Mr.) (Maroc/Morocco)
Vice-présidents/Vice-chairs:	Simion LEVITCHI (M./Mr.) (République de Moldova/Republic of Moldova) Alfredo Carlos RENDÓN ALGARA (M./Mr.) (Mexique/Mexico)
Secrétaire/Secretary:	David MULS (M./Mr.) (OMPI/WIPO)

VI. SECRÉTARIAT DE L'ORGANISATION MONDIALE DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE (OMPI)/SECRETARIAT OF THE WORLD INTELLECTUALPROPERTY ORGANIZATION (WIPO)

Francis GURRY (M./Mr.), directeur général/Director General

WANG Binying (Mme/Ms.), vice-directrice générale/Deputy Director General

David MULS (M./Mr.), directeur principal, Division du droit et des services consultatifs en matière de législation, Secteur des marques et des dessins et modèles/Senior Director, Law and Legislative Advice Division, Brands and Designs Sector

Marie-Paule RIZO (Mme/Ms.), chef, Section des politiques et des services consultatifs en matière de législation, Division du droit et des services consultatifs en matière de législation, Secteur des marques et des dessins et modèles/Head, Policy and Legislative Advice Section, Law and Legislative Advice Division, Brands and Designs Sector

Brian BECKHAM (M./Mr.), chef, Section du règlement des litiges relatifs à l'Internet, Centre d'arbitrage et de médiation de l'OMPI, Secteur des brevets et de la technologie/Head, Internet Dispute Resolution Section, WIPO Arbitration and Mediation Center, Patents and Technology Sector

Martha PARRA FRIEDLI (Mme/Ms.), conseiller juridique (Marques), Division du droit et des services consultatifs en matière de législation, Secteur des marques et des dessins et modèles/Legal Counsellor (Trademarks), Law and Legislative Advice Division, Brands and Designs Sector

Marina FOSCHI (Mme/Ms.), juriste, Section du droit des dessins et modèles et des indications géographiques, Division du droit et des services consultatifs en matière de législation, Secteur des marques et des dessins et modèles/Legal Officer, Design and Geographical Indication Law Section, Law and Legislative Advice Division, Brands and Designs Sector

Violeta GHETU (Mme/Ms.), juriste, Section du droit des dessins et modèles et des indications géographiques, Division du droit et des services consultatifs en matière de législation, Secteur des marques et des dessins et modèles/Legal Officer, Design and Geographical Indication Law Section, Law and Legislative Advice Division, Brands and Designs Sector

Nathalie FRIGANT (Mme/Ms.), juriste adjointe, Section du droit des dessins et modèles et des indications géographiques, Division du droit et des services consultatifs en matière de législation, Secteur des marques et des dessins et modèles/Assistant Legal Officer, Design and Geographical Indication Law Section, Law and Legislative Advice Division, Brands and Designs Sector

Noëlle MOUTOUT (Mme/Ms.), juriste adjointe, Section du droit des marques, Division du droit et des services consultatifs en matière de législation, Secteur des marques et des dessins et modèles/Assistant Legal Officer, Trademark Law Section, Law and Legislative Advice Division, Brands and Designs Sector

Matteo GRAGNANI (M./Mr.), Section du droit des dessins et modèles et des indications géographiques, Division du droit et des services consultatifs en matière de législation, Secteur des marques et des dessins et modèles/Design and Geographical Indication Law Section, Law and Legislative Advice Division, Brands and Designs Sector

[نهاية المرفق الثاني والوثيقة]